دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المعنى النحوي مفهومه ومكوناته
المصدر:	الحصاد في اللغة والأدب - الكويت
المؤلف الرئيسي:	بكر، محمد صلاح الدين
المجلد/العدد:	مج 1, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	يوليو
الصفحات:	140 - 174
رقم MD:	131680
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المعاجم اللغوية، النحو، اللغة العربية، تاريخ النحو، النحاة ، الصرف، عبدالقاهر الجرجاني ، عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد ، ت. 471هـ.، علم الدلالة ، سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت. 180هـز، الرتب في التراكيب اللغوية، البلاغة العربية ، ابن المستنير، علي، القرينة المعنوية، الإسناد ، التخصيص ، النسبة، التبعية، المخالفة، القرينة اللفظية، الإعراب
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/131680

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المعنى النحوي
مفهومه ومكوناته

الدكتور محمد صلاح الدين بكر

المعنى النحوى احد الاقسام الوظيفية الكبرى التي يشتمل عليها المعنى اللغوى العام • وهو قسيم للمعنى الصرفى ،والمعنى المعجمى ، والمعنى الدلالى ، بل ان المعنى النحوى ينبنى اساسا على ما تقدمه علوم الاصوات والصرف والمعجم ، فمن مجموع أصوات معينة تتكون الصيغة ، ومن مجموع الصيغ يتكون التركيب ومن مجموع التراكيب يتكون الموقف اللغوى •

واذا كانت مهمة الاصوات معرفة القيم الصوتية من حيث مخارجها او صفاتها الثابتة والمتغيرة (١) •

ومهمة علم الصرف دراسة الشكل الخارجي للصيغة ، ومهمة المعجم دراسة المعنى (المضمون) المتحرك للصيغة في مجموعة من التراكيب ، فان مهمة علم النحو دراسة العلاقات بين الصيغ داخل التركيب• ان بيان العلاقات بين الصيغ في التراكيب مهمة علم النحو ، لكن بيان العلاقات بين الضمائم أو كما سماه عبد القادر «التعليق» او « النظم » ليس من السهولة بمكان ،وليس علم الاعراب او نظرية العامل كافية وحدها في الكشف عن مضمون المعنى المعنى النحوى ، وانما بيان المعنى النحوى منوط بادراك جانبي المعنى النحوى الخارجي والداخلي او الشكلى ممثلا في المبنى والمعنوى ممثلا في المعنى •

وكل من الجانب الشكلي والجانب المعنوى منوط به قرائن ووسائل تعمل معا في اضاح مفهوم كل من الجانبن تسمى القرائن اللفظية والقرائن المعنوية •

وبادىء ذي بدء نقول : ان نظرية العامل لا تقف وحدها ولا يمكن ان تقف وحدها لتفسر المعنى النحوى ، اذا فهمنا ان النحو ليس مجرد شكل فقط ، بل أن نظرية العامل هي جزء من كل يعمل في وحدة ونظام ليخرج لنا المعنى النحوى ؟ كما انه لا يمكن من جانب اخر اهمال دور العامل في بيان المعنى النحوى بل هو ايضا له اهمية كبرى في ذلك •• وفيما يلي نبين بشيء من التفصيل دور علوم اللغة في الكشف عن المعنى اللغوى العام •

مكونات المعنى النحوى

اولا : « فروع اللغة وصلتها بعضها بالبعض الاخر »

ان فروع اللغة في مجموعها تكون وحدة واحدة تعمل معا لتحقيق المعنى اللغوى العام الذي تتفاهم الجماعة اللغوية الواحدة بواسطته وتعيش وتعمل معا لتحقيق اهدافها البشرية (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية) وعمل الفروع اللغوية لهذه الغاية قد لا يظهر لابناء اللغة الواحدة حيث تستعمل الجماعة اللغوية لغتها بصورة غرزية وربما كان ادراك عمل هذه المنظمة اللغوية أوضح

على مستوى الدرس الاكاديمي • اذ لا يقف ابناء اللغة ليتساءلوا عن فروع اللغة التي تبحثها ، فالتفاهم يتم بينهم في صورة طبعية ، لكن ذلك لا يعني أنه ليس للغة أية لغة ـ مجموعة من العلوم التي يبحث كل علم منها جانبا معينا من جوانب اللغة تتضح من خلال العرض الموجز التالي : ١ ـ علم الاصوات « الصوتيات » العام

٢ ـ علم الاصوات التنظيمي the phonology وهما معا يكونان وحدة واحدة هي البحث في خصائص الاصوات مفردة ومنظمة في صيغ حيث تظهر للصوت خصائص معينة في حالة النطق به منفردا ، وتختفي بعض من هذه الخصائص او تظهر له خصائص أخرى مكتسبة من تأثره ببعض الاصوات المتجاورة معه حينما ينطق به داخل صيغة ما ، ودراسة الصرف منفردا يهتم بها ما يسمى بـ

ودراسته في صيغة يهتم بها ما يسمى بـ

٣ ـ علم الصرف (البنية او الصيغة) the morphology

٤ ـ علم المعجم

وهما معا يكونان وحدة واحدة هي البحث في الصيغ المفردة شكلا (صيغة) ومضمونا (معنى)

اما علم الصرف فيهتم بشكل الصيغ فيدرس الاشكال المختلفة لها والقيم الخلافية بينها واوجه الاتفاق ووظيفة الصيغ في التركيب •

فهو يحدد شكل الاسماء وتقسيماتها ، وشكل الافعال وتقسيماتها من حيث الزمن ، الجمود والتصرف ، النقصان والتمام ، التوكيد وعدمه ، الصحة والاعتلال ، وهكذا تنصب الدراسة الصرفية للصيغة على تحديد شكلها الخارجي ووظيفتها ووجوه الاختلاف والوفاق بينها •

اما المعجم فيدرس الصيغة من جانبها الاجتماعي مع تحديدها تحديدا قاعديا « في مبدأ الامر ثم شرحها بعد ذلك شرحا تاريخيا واستعماليا مع الدخول اليها من جوانب مختلفة وتوضيح معانيها المختلفة في سياقاتها المختلفة • (٢)

ومنهج المعجم يختلف عن مناهج الفروع الاخرى للغة حيث يقوم المنهج المعجمي بيان الدلالات واستعمالاتها في السياقات المختلفة اما المناهج الاخرى فهي لا تقوم ببيان دلالات وانما ببيان وظائف •

٥ ـ علم النحو the syntax

٦ ـ علم الدلالة semantics

وهما معا ـ يكونان ايضا ـ وحدة واحدة من حيث ان كلا منهما يدرس التراكيب •

اما علم النحو فيدرس التراكيب من حيث وظيفة الصيغ داخل التركيب فمهمته ايضا شكلية ، فالنحو لا يهتم بالمعنى الدلالي للصيغ في التركيب ولكنه يهتم بوظائفها ، وظيفة كل باب ، فهو يقوم بتحديد خواص الجملة الفعلية والاسمية ، ويقوم بتحديد طبيعة الباب النحوي كالفاعل او المفعول ، أو المبتدأ او الخبر ، الخ •• مع وضع قيم خلافية لتمييز كل باب عما عداه من الابواب الاخرى ووظيفة كل باب وخصائصه الوظيفية من حيث الاعراب والرتبة والمطابقة والصيغة والاسناد ، وبصورة عامة يهتم النحو ببيان وظائف الصيغ في التراكيب • واما علم الدلالة the semantics فيختص بدراسة المعنى الاجتماعي للتركيب ، اى دراسة معاني التراكيب في سياقاتها الاجتماعية المختلفة •

ان الفرق بين النحو والدلالة هو الفرق بين الشكل والمضمون ، ان النحو حينما يحدد لنا ابوابا كالمبتدأ والخبر أو الفاعل والمفعول لا يهتم بمضامينها ومدلولاتها لكنه يهتم بتحديد وظائفها الشكلية ، اما علم الدلالة فوظيفته دلالية في المقام الاول فهو يعنى ببيان معنى التراكيب وتغير هذه المعاني تبعا لتغير سياقاتها او حالاتها المقامية كما يعبر البلاغيون ٠

وقد يتسائل متسائل : ما مهمة علم الدلالة بعد أن قامت فروع اللغة بوظائفها ؟ هل هناك نقص ما ـ يوضحه علم الدلالة ـ والحق أن هناك جانبا من الصواب في هذا السؤال ، فالسياق قد يبين المعنى الكلي للتركيب اذا اعتبرنا العنصر الكتابي فقط اما اذا اعتبرنا عنصر النطق ـ وهو أهم شيء في اللغة ـ فاننا سنشعر أن النص بحاجة الى دراسة أخرى غير الجوانب الصرفية والمعجمية والنحوية ، اذ سنتساءل : ما الموقف الذي قيل فيه هذا التركيب ؟ وما ظروفه ؟ ومن قائله ؟ وما نوعية السامع ؟ ولا يستطيع النص المكتوب ـ وحده ـ أن يجيب على هذه الاسئلة ، بل لا بد من عنصر النطق الذي يوضحه علم الدلالة ولا يكتمل المعنى الا به ٠ من هنا ندرك قيمة علم الدلالة في تكملة المعنى المنوط ببيانه فروع اللغة المختلفة ٠

من اجل ذلك ، من أجل تعاون علوم اللغة في بيان المعنى اللغوى يسميها بعض اللغويين المحدثين « المنظمة اللغوية » حيث تعمل فروعها كجهاز متكامل كل عضو فيه يؤدي دوره على اكمل وجه ويتعاون الجميع في ابراز الغاية المطلوبة وهي هنا بيان المعنى اللغوى على مستوياته المختلفة ٠(٢)

« المعنى النحوى عند النحاة القدماء »

لقد كان المنهج المعياري the measurment method مسؤولا عن الوجهة التي اتجهتها الدراسات النحوية لا استنباط القواعد من النصوص اللغوية ، فقد اهتم بشكل الكلمات داخل التركيب (الجملة) على حساب (المضمون) ذلك لانه اهتم بصفة رئيسية بتوضيح الجانب الشكلي ـ بل اهتم بجزئية من الدراسات الشكلية على حساب الجزئيات الاخرى ، نعنى بهذه الجزئية (قرينة الاعراب) واهتمام النحاة بقرينة الاعراب قد يكون له ما يبرره وقد لا يكون له مايبرره ، فذلك أمر لا نبحث فيه لانه لا يعنينا في هذه الدراسة لكننا نقرر هنا أن دراسة النحو على اساس من نظرية العامل قد جعل لقرينة الاعراب المكانة الاولى دون غيرها من القرائن الاخرى وجاءت دراسة بقية القرائن الاخرى دراسة هامشية ،دون ايجادرابطة بينها وبين الاعراب أو غيرها من القرائن الاخرى ونحن حينما نطالع بابا من الابواب النحوية سنجد الدراسة فيه مجزأة مغرقة في التفاصيل ، ونجد كثيرا من العنت والصعوبة في ايجاد الملامح التي تربط بين العناصر أو القرائن التي تظهر الباب الواحد دون غيره من الابواب الاخرى

اننا في مطالعتنا لما تركه النحاة من دراسات نحوية في معظم كتبهم سنجد انهم جميعا يدورون في فلك واحد دون تغيير يذكر في الملامح الرئيسة للباب فضلا عن الملامح الثانوية ، هذا الى انه قد انعدمت أو كادت المقارنات بين الباب وغيره من الابواب الاخرى ، كما أننا لن نجد شيئا يذكر عن جدولة هذه القيم الخلافية ـ وان كان ذلك يرجع الى المنهج الذي اتبعوه في دراساتهم فاذا ما تركنا الجانب الشكلى « للدراسة النحوية الى الجانب المعنوى نكاد لا نجد الا آثارا ضئيلة متفرقة هنا وهناك في كتب

العلماء الاوائل أمثال سيبوية ، لكننا سنجدهذه الدراسات مجرد اشارات لا تمثل منهجا أو نظرية ، بل اننا لن نجد فيهـــا ثراء أيثراء يشعرنا بأن للدراسة المعنوية قيمة تذكر في هذه الكتب ٠

اننا لو تصفحنا « كتاب سيبويه » سنجدبعضا من المصطلحات التي لم تحظ بكثيـــر من الاهتمام ، وهي مصطلحات لو وجـدتمن يطورهـــــا ويهتم بدراستها لما وصلت الدراسات النحوية الى ذلـــــك الحد منالاغراق في الشكلية والمحاورات والمجادلات التي لا طائل من ورائها ولا خير للغة منها ٠ سنجد سيويه يتكلم عن موضوعـــات ألصق بعلم المعاني مثل قوله :

« هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا فيالمعنى لاتساعهم في الكـــــلام وللايجاز والاختصار » ٠

ويستشهد على ذلك بقوله تعالى « واسألالقرية التي كنا فيهـــا والعير التي اقبلنا فيها » (٤) يريد بذلك « أهل القريـــــة »فاختصر ، ومثله قوله تعالى : « بل مكـــر الليل والنهار » (٥) والمعنى بل مكركم فـي الليل والنهار ، ومثله قوله تعالى : « ولكـن البر من آمن بالله واليوم الاخر » (٦) ولكنالبر بر من آمن بالله ، وقوله تعالى « ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمعالادعاء ونداء » (٧)

فلم يشبهوا بما ينعق وانمـــــا شبهوابالمنعوق به ، وانما المعنى : مثلكم ومثـــل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذيلا يسمع ولكنه جاء علـــــى سعة الكلام والايجاز لعلم المخاطب بالمعنى ٠ (٨) وهذه الموضوعات قد جاءت على صورة أكثر وأوسع في كتاب أبى عبيدة معمر بنالمثنى « مجاز القرآن » مما يعتبر فاتحـــة ما أطلق عليه « البحوث في المجاز اللغوىوالعقلي والتشبيه الخ ٠٠٠ »

لكن النحويين بعد سيبويه لـــم يعتبرواهذه بحوثا من صميم النحو بل هي أدخـل في علم المعاني ، وعلم المعاني فـــي رأىالقدامى أحد علوم البلاغـــة وهو عنـــد المحدثين دعامة البحث النحوى ٠ (منهـمعبد القاهر للنحو) ٠

(فهم عبد القاهر للنحـو)

لقد كان عبد القاهر اكثر دقة فـــي فهمالمعنى النحوى من النحاة قبله وبعده كمـا كان ادراكه اشمل واعمق فـــــي مناقشةالاساليب اللغوية ، وكتاباه «دلائل الاعجاز» و « اسرار البلاغة » خير شاهدين على ذلك٠ وأول مـا يطالعنـا فـــي كتابـه « دلائل الاعجاز » تنبيهه على غلط الناس في فهـمالنحو وقصره على الاعـــراب ، او جعل الاعراب أهم مباحثه اذ يرون « ان الالفـاظمغلقة على معانيها حتى يكون الاعراب هـو الذي يفتحها ، وأن الاغراض كامنة فيهـــا حتى يكون هو المستخرج لها وأنه المعيـــار الذي لا يتبين نقصان كـــلام ورجحانه حتىيعرض عليه والقياس الدي لا يفرق صحيح من سقيم حتى يرجع اليه ٠ » (٩) نقول : ان عبد القاهر خطأ من يظن أن الاعراب له كل هذه الخطورة في بيان المعنىالنحوى ، وبنى نظريته فـــــي فهم المعنى النحوى علـــــى أساس « نظرية النظم » the Arrangment theory وارجع النحـو كله الى هذه النظرية : يقول عبد القاهر : « واعلم ان ليس النظم الا أن تضـــع كلامك الوضع الـــذي يقتضيه علم النحو ،وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعـــرف

مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظالرسوم التي رسمت لك فـــلا تخل بشيء منها ، هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئايرجع صوابه ان كان صوابا ، وخطوه ان كان خطأ الـــى النظم ويدخل تحت هـــذا الاسم الا وهو معنـــى مـــن معاني النحو قد أصيب به موضعه ووضع في حقه ، أو عوملبخلاف هذه المعاملة فأزيل عـــن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ٠ » (١٠) فالنظم والنحو عند عبد القاهران اسمان لمفهوم واحد ، فليس النظم شيئا غير النحوكما ان النحو هو مراعـــاة قواعد النظم ، والنظم أمر كلي تندرج تحته مفهومات كثيرةهي ما نطلق عليهـــا ـ حديثا ـ مصطلح « القرائن » فتشمل : الاعـراب ، والرتبة ،والصيغة والمطابقـــة ، والتضام (الذكر والحذف (وغير ذلك مـــن القرائن اللفظيةوالمعنوية التـــي تشكل الجانب اللفظي (الشكلى) في بيان المعنى النحوى ويـربطعبد القاهر بين النظم والتعليق وهو جعل الضمائم في التركيب كل واحدة بسبب مـنالاخرى بحيث تشكل كلها معا وحدة واحدة اذا انفصم احدها اتهدم الكل ، ويتضـــحمعنى التعليق من قوله :

« واعلم انك اذا رجعت الـى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك ان لا نظم فـي الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ، ويبنىبعضها على بعض وتجعل هذه بسبب مـن تلك٠٠ » (١١)

ويوضح معنى التعليق الذي هو محورالنظام في صورة اكثر تفصيلا بقوله :

واذا نظرنا في ذلك علمنا ان لا محصولها غير أن تعمد الى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا ، أو تعمد الـــى اسمين فتجعلأحدهما خبرا عن الاخر ، أو يتبـــع الاسم اسما على ان يكون الثانـــي صفة للاول أوتاكيدا له او بدلا منه ، أو تجيء باسم بعـد تمام كلامك على أن يكـــون الثاني صفة أوحالا أو تمييزا ، أو تتوخى في كلام هـــو لاثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أوتمنيا ، فتدخل عليه الحروف الموضوعـــة لذلك ٠ » (١٢)

ويواصل عبد القاهر في ثنايا « دلائـلالاعجاز » حديثه عن النظم شارحا ومحللا للنصوص ومستكنها لأسرارها ممكن في ذلكشفافية النفس ، ورهافـــه الحس ، وصفاء الذوق ٠

هذا عن الجانب الشكلي من « مكونـاتالمعنى النحوى » عند عبد القاهر ٠ اما عن الجانب المعنوى « جانب المعنى والمضمون »في المعنى النحوى فانه يبين لنا الوجـــوه الدقيقة فـي استعمال التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، والاستفهـــام والنفى ، والفروق في كل مما تقدم ـ بين مجيئها فيجملة اسمية أو جملة فعلية ، وهو فـــي معرض حديثه عن ايضاح الجانب المعنـوي للأساليب المختلفة يأخذ على بعض النحويين وقوفهم عند حد الاهتمام وما شابهه عنـددراستهم لهذه الاغراض فهو يقول في مجال حديث سيبويه عن التقديم والتأخير حينمـاتكلم عن تقدم المفعول على الفاعل « انمـــا يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم بشأنه اعنىوان كانا جميعا ـ اي الفاعـل والمفعـول ـ يهمانهم ويعينانهم » (١٣)

يقصد عبد القاهر بذلك سيبويه ومـنوافقه من النحاة حينما وقفوا عنـد حـــد الاهتمام دون بيان ماهية ذلك الاهتمام ٠(١٤)

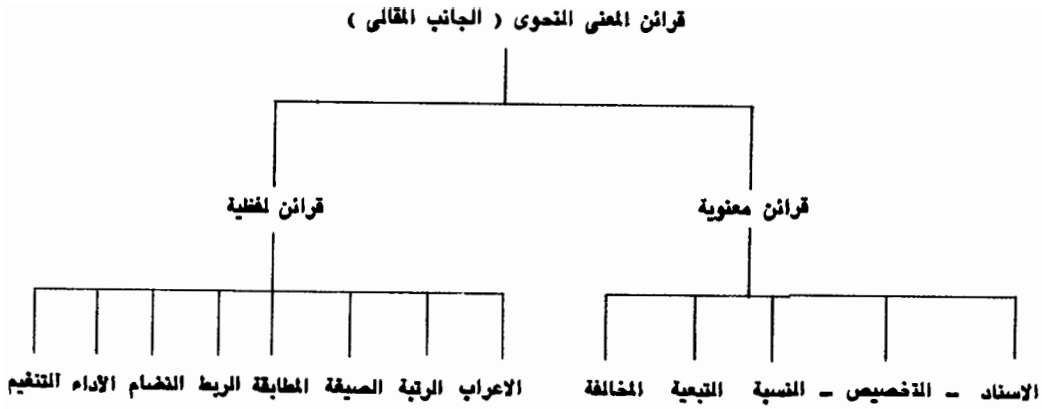

معاني مصطلحات القرائن السابقة

أولا ـ القرائن المعنوية

١ ـ الاسناد : وهي العلاقة (النسبة)الحادثة بين المسند والمسند اليه

٢ ـ التخصيص : وهو تخصيص جهة الحدث في الفعل ببيان من وقع عليه الحدث (المفعول به) او زمانه ومكانه (المفعول فيه)أو تأكيده (المفعول المطلق) أو بيان توعده او عدده (ايضا المفعول المطلق) أو بيان سببه (المفعول له) أو بيان هيئة فاعلة أو مفعوله (الحال) أو اخراج احد عناصره(الاستثناء) وهكذا ٠

٣ ـ النسبة وهي نسبة المعنى الى الاسم بواسطة الجر أو الاضافة ولذلك يطلق عليها حروف النسبة (عند الكوفيين) اي نسبة معنى الحرف الى المجرور بذلك الحرف ، فاذا كان معنى (من) هو الابتداء و (الى)هو الانتهاء و (عن) هو المجاوزة ، و (فى) هو الظرفية ، فان كل هذه المعاني تنسب الى المجرور بها ، وكذلك الشأن مع المضاف والمضاف اليه ٠

٤ ـ التبعية : ويقصد بها التوابع الخمسة (النعت ، عطف البيان ، النسق ، التوكيد ، البدل)

٥ ـ المخالفة : ويقصد بها مخالفة اعراب اللاحق للسابق كما في اعراب الفعل بعد فاء السببية ٠

ثانيا القرائن اللفظية

١ ـ الاعراب : وهو تغير الحركات أو الحروف الداخلة على الاسماء أو الفعل المضارع ٠

٢ ـ الرتبة : وهي موقع الكلمة من الجملة وعلاقتها بما قبلها أو ما بعدها ٠

٣ ـ الصيغة : وهي شكل الكلمة والاطار الذي حددها تحديدا نوعيا (اسم ، فعل ، حرف الخ) ٠

٤ ـ المطابقة : وهي المناسبة بين الضمائم بواسطة الضمائر افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا ، حضورا وغيبة ٠وكذلك التحديد بواسطة التعريف والتنكير ٠

٥ ـ الربط وهو ايجاد الرابطة بين الضمائم في التركيب كالربط بواسطة الادوات كالاستفهام والنفى ، والعطف الخ٠٠ كوسائل للربط لا لتحديد المعنى العام ٠
٦ ـ التضام سواء أكان بالذكر أم بالحذف لأجزاء الجملة كلها أو بعضها ٠
٧ ـ الأداة : اذا اعتبرت وسيلة لتحدد معنى الجملة العام مثل الجملة المنفية أو المستفهم عنها أو المنادى أو الرجاء أو التمنى فهذه كلها معان تتعلق بمعنى الجملة العام
٨ ـ التنغيم : وهو وسيلة مسموعة غير مكتوبة فان ايقاع الجملة تؤثر في معناها دون تغيير جزء من اجزائها فهي للاستفهام ان القيت في نغمة تساؤل ، وللنفي ان القيت في نغمة انكار ، وللتعجب ان القيت
وفيما يلي سنتكلم عن القرائن اللفظية :في صورة تعجب وهكذا ٠٠

الاعراب The Parsing

من البدهى الا نبالغ في آراء من عارضوا نظرية الاعراب ٠
ومن البدهى ايضا ان اللغة العربة لغة اعرابية يمثل الجانب الاعرابي في بيان مضمونها الشيء الكثير ، وان كنا من جانب آخر لا نميل الى المغالاة في التركيز على هذه القرينة في بيان المعنى النحوى ؟
وعلى الرغم من وضوح هذه الحقيقة ،حقيقة أن اللغة العربية لغة معربة الا أنها لم تعدم في القديم والحديث من يعارضها وينكر كون الحركات تخضع لناموس موحد هو ناموس الاعراب !
وفيما يلي نعرض بشيء من التركيز لظاهرة الاعراب ورأى المعارضين لها والرد عليهم :

أولا : دور الاعراب ووظيفته في بيان المعنى النحوى :

يوضح الزجاجى وظيفة الاعراب في كتابه « الايضاح في علل النحو » مجيبا عن سؤال متخيل هو : « فان قال قائل قد ذكرت أن الاعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من أجله ؟

فالجواب أن يقال :

ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني ، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا اليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبىء عن هذه المعانى ، فقالوا : « ضرب زيد عمرا » فدلوا برفع (زيد) على أن الفعل له ،وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به ٠ وقالوا (ضرب زيد) فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ، وقالوا :(هذا غلام زيد) فدلوا بخفض (زيد) على اضافة الغلام اليه ، وكذلك سائر المعاني ،جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ، ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل اذا أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعانى » (١٥) ٠
هذا تفسير الزجاجى لنظرية الاعراب وعلاقتها بالمعنى النحوى ، وهو رأى الجمهور النحوى أيضا ، الا أن ذلك لم يمنع بعض العلماء من معارضة الجمهور

في اقراره بنظرية الاعراب وفسر الاعراب تفسيرا آخر لا صلة له بالمعنى النحوى ٠
من هؤلاء في القديم العالم النحوى محمد « بن المستنير » الشهير « بقطرب » فقد كان رأيه كما يلي :
ان العرب لم تعرب الكلام للدلالة على المعانى والفرق بين بعضها وبعض لأننا ـ كما يرى هو ـ قد نجد في كلامهم أسماء متفقة في الاعراب مختلفة المعانى ٠
١ ـ فمما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك : « ان زيدا أخوك » و « لعل زيدا أخوك » و « كأن زيدا أخوك » فقد جاء « أخوك » مرفوعا في الأمثلة الثلاث والمعنى مختلف من التأكيد الى الرجاء الى التشبيه على الترتيب ٠
٢ ـ ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك : « ما زيد قائما » و « ما زيد بقائم » اختلف اعرابه ، حيث جاء منصوبا في الاول ومجرورا في الثاني وهو منفي فيهما معا (نفى قيام زيد) ومثله قولهم : « ان القوم كلهم ذاهبون » بنصب (كل) ، و (ان القوم كلهم ذاهبون) برفع (كل) فالمثالان معا يؤكدان ذهاب كل القوم لكنه في الاول توكيد وفي الثاني مبتدأ ٠
ومثل ذلك ايضا قوله تعالى : « ان الامر كله لله ، قرى بالوجهين برفع (كل) ونصبها ، والمعنى واحد ، فلو كان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول الا بزواله ٠ (١٦)
واذا كان الامر ـ عند قطرب ـ كذلك ، من أنه قد يختلف الاعراب والمعنى واحد ، أو يتفق الاعراب والمعنى مختلف ، فلا بد أن يوجد تفسير اخر لنظرية الاعراب غير التفسر المتعارف عليه عند جمهور النحاة ٠

(تفسير قطرب للاعراب)

يفسر « قطرب » الاعراب على الوجه التالي :
انما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون لذلك الوقف ـ فلو جعلوا الاسم في حال الوصل ساكنا ايضا للزم تسكين الاسم في حالتى الوصل والوقف مما يترتب عليه البطء عند الادراج ، فلما وصلوا الكلام وأمكن تحريك هذه الاسماء فضلوا الحركة في حال الوصل وجعلوا الحركة معاقبة للسكون حتى يعتدل الكلام ٠ (١٧)

ويدلل « محمد بن المستنير » على فكرته هذه بقوله :
« ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقب الاسكان ٠ » (١٨)

لقد جاءت نظرية ابن المستنير في مجموعها عقلية منطقية ، واللغة لا تبنى على العقل والمنطق بمقدار ما تبنى على النصوص ، ولم يستشهد « ابن المستنير » على نظريته بنص واحد ربما لأنه ظن أن ذلك أمر بدهى لا يحتاج الى نصوص فضلا عن ان النصوص أمام القارىء في كل لحظة :

رد على ابن المستنير

ولقد رد النحويون المعارضون أيضا على ابن المستنر بمثل نظريته فردوا عليه بالمنطق كما جاءت نظريته موافقة للمنطق والعقل ٠ لقد رد الزجاجي والنحاة على ابن المستنير بقولهم : فهلا لزم العرب حركة واحدة لأنها مجزية لهم اذا كان الغرض انما هو حركة تعقب سكونا ٠ (١٩)

لكن ابن المستنير ـ وهو الذي دار في فلك المنطق منذ البداية ـ لا يعدم ردا عليهم فيقول :

« لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة ٠ » (٢٠)

وتستمر المجادلة بين الطرفين فيردون على رد قطرب بقولهم :

لو كان كما ذكر (أي فكرة الاتساع في الحركات وعدم قصرها على حركة واحدة) لجاز جر الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه ،وجاء نصب المضاف اليه لأن القصد في هذا انما هو حركة تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام فأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا افساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظمهم في كلامهم ٠ » (٢١)

كما أبطل النحاة استدلال قطرب على ابطال فكرة الاعراب حينما استدل بأن هناك معاني متفقة مع أن اعرابها مختلف ٠

أبطل النحاة هذا الاستدلال بقولهم :

« انما كان أصل دخول الاعراب في الاسماء التي تذكر بعد الافعال لانه ذكر بعدها اسمان ، احدهما فاعل والاخر مفعول ومعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك ٠ » (٢٢)

ولقد نادى بما نادى به ابن المستنير في العصر الحديث بعض علماء اللغة مثل الاستاذ الكبير المرحوم ابراهيم مصطفى في كتابه القيم « احياء النحو » والاستاذ الدكتور المرحوم « ابراهيم مصطفى في كتابه« من أسرار اللغة » وهما رأان لا يخرجان كثيرا عما ذكره العالم القديم «ابن المستنير»مما لا داعى لتفصيله هنا ٠

وما نود قوله في ختام حديثنا عن قرينة الاعراب ودورها المؤثر في بيان المعنى النحوى أن انكار دور الاعراب في بيان المعنى لا يؤثر في كثير أو قليل على اللغة العربية وأنها لغة اعراب ، وأن هذه الافكار التي جاءت متعارضة مع وظيفة الاعراب انما كانت بمثابة رد فعل على المغالاة في دور الاعراب في بيان المعنى النحوى ٠

هل ينكر أحد مقالة الاعرابى الذي سمع أحد القارئين لكتاب الله الحكيم من أول التوبة حينما قرأ قوله تعالى :

« وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر أن الله برىء من المشركين ورسوله » برفع« رسوله » عطفا على « اسم ان » ٠

فقد قرأها القارىء خطأ أو سهوا بكسر « رسوله » فقال من سمعه من الاعراب :اذا كان الله قد تبرأ من رسوله فأنا ايضا برىء منه أن الله برىء من المشركين وبرىء من رسوله أيضا ، نعوذ بالله من ذلك ، والمعنى على قراءة الرفع ـ وهو

الصواب ـ أن الله ورسوله معا بريئان من المشركين ، لكن عدم مراعاة أحكام الاعراب قد غير المعنى تماما · (٢٣)

نقول لا ينكر أحد هذه الواقعة المشهورة في قراءة هـذه الآية على هذا الوجه وبالتالي لا يستطيع أحد انكار ما للاعراب من دور في تفسير المعنى وايثار معنى على آخر ·

ومثل ما تقدم ما ذكر عن الحوار الذي دار بين أبى الاسود الدؤلى وابنته حينما ألقت اليه هذه العبارة في صورة سؤال :

اذ قالت له : يا أبت : ما أحسن السماء؟ برفع (أحسن) فظن أنها تسأله عن أحسن ما في السماء فأجابها بقوله :

نجومها ، فقالت له أنا لا أسأل عن أى الاشاء في السماء أحسن ، وانما أنا أتعجب من جمال السماء فقال لها اذن فقولي « ما أحسنَ السماء ! » بنصب « السماء » وفتح نون « أحسن » على صورة الفعل الماضي (أفعل) ، لا أحد ينكر أن للاعراب دورا غير منكور في توضيح المقصود ورفع الاحتمال وتحويل التركيب من صورة الاستفهام عن أمر غير معلوم الى صورة التعجب وهو اظهار الانفعال العاطفي بأمر خفي سببه أوكاد ، والصور والامثلة على ذلك كثيرة متعددة ترويها كتب تاريخ النحو عند الحديث عن أسباب وضع علم النحو · (٢٤)

نقول : لا شك ـ اذن ـ في أن الاعراب له دور كبير وخطير في بيان المعنى الوظيفي للتراكيب دور جعل له العلماء النحويون الخطر الاكبر في فهم المعنى مما جعلهم يطلقون على النحو في بعض تسمياته « علم الاعراب » اعظاما لشأن الاعراب ·

٢ ـ الرتبة

تخطيط يوضح أنواع الرتبة في التراكيب

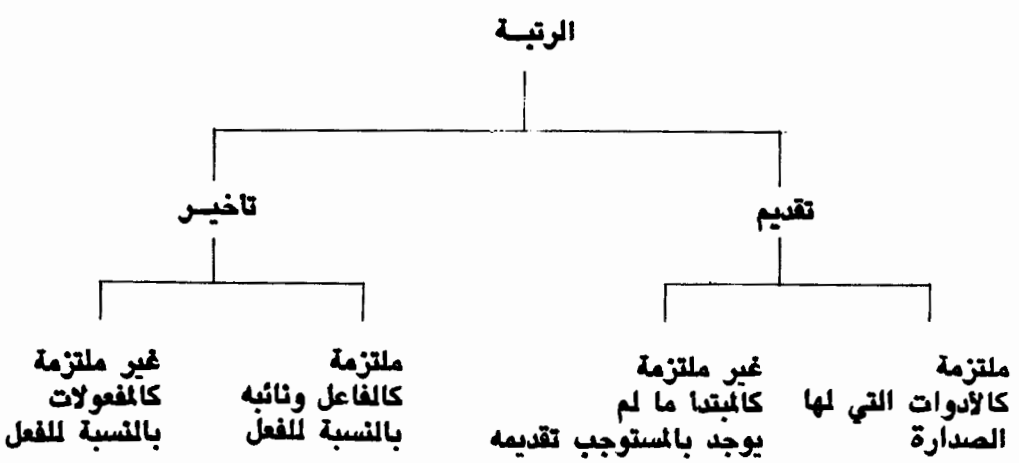

لقد درس النحاة العرب الرتبة مفرقة في سائر أبواب النحو العربي وذلك عمل يناسب طبيعة الدراسة والمنهج الذي ساروا عليه ،ولقد درس النحاة الرتبة في النحو العربي على هذا الاساس الذي يوضحه التخطيط السابق ٠

فالباب النحوى اما يلتزم رتبة محددة (موقعا محددا) في التركيب أولا لا يلتزم رتبة محددة ٠

فان التزم رتبة محددة فاما أن تكون في بدء التركيب كالأدوات التي تفيد معاني عامة كالاستفهام والنفى والتوكيد والتمنى ٠٠ الخ أو تلى موقعا محددا بالنسبة الى ضميمة أخرى ـ دون التزام بمكان معين في التركيب كالصلة بالنسبة الى الموصول ، والمجرور بالنسبة الى الجار والمضاف بالنسبة الى المضاف اليه ، فانه على مستوى التركيب لا تلتزم الضميمتان مكانا محددا يأتيان في مقدم المبتدأ أو الفاعل أو الخبر ٠٠ الخ ٠

اما بالنسبة لرتبتهما معا فلا بد من التزام كل منهما موقعه ورتبته المحددة له بالنسبة لمضامه ٠

وقد يلتزم الباب النحوي موقعا متأخرا كالفاعل او نائب الفاعل مع الفعل ، فلا يتقدم مطلقا على الفعل ، والا خرج التركيب من الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية ٠ الاسمية ٠

واما الرتبة غير الملتزمة (غير المحفوظة) فلا تلتزم مكانا محددا في التركيب فالمفعول ـ مثلا ـ قد يأتي قبل الفعل او بعده متوسطا بينه وبين الفعل ، وقد يأتي في رتبته الاصلية متأخرا عنهما ، وكل ذلك ما لم يستدع السياق او المقام مكانا معينا يفرضه على المفعول أو ما شابهه من ابواب التخصيص الاخرى ٠

ولم يتطرق النحاة ـ عند دراسة الرتبة ـ الى المقامات السياقية التي تجعل الباب النحوى يؤثر موقعا (رتبة) دون اخر فذلك امر اعتبره النحاة خارج نطاق الدرس النحوي ، وقد عنى به دارسو البلاغة بدءا من عبدالقاهر الجرجاني وهو علم من اعلام النحو والبلاغة ودراسة البلاغين دراسة مقامية للرتبة في المحل الاول ، ومجال دراسة الرتبة في البلاغة ابعد البلاغيين عن الحديث عن الابواب النحوية التي تلتزم رتبة وموقعا محددا من التركيب ٠

الامر الذي جعل عبد القاهر يعيب على امام النحاة سيبويه الاكتفاء ـ عند دراسة الرتبة ـ بالاهتمام،دون ان يحدد مدلول هذا الاهتمام ولا يعطى امثلة تطبيقية على تعدد صوره ، مما جعل عبد القاهر يفصل تفصيلا كثيرا عند دراسة « التقديم والتأخير » القول فيهما ويحشد لذلك عددا هائلا من النثر والشعر والقرآن الكريم ٠(٢٥)٠

ولو جمعت الدراسات النحوية والبلاغية في صعيد واحد لظهرت اهمية وجدوى هذه الدراسة ولوضح جليا دور الرتبة في تحديد المعنى النحوي مما سنحاوله هنا ـ بتركيز شديد ـ في هذا البحث ٠

دور الرتبة في تحديد المعنوى النحوي يتنوع دور الرتبة في تحديد المعنى النحوي على النحو التالي :

اولا : التحديد الشكلي للتراكيب

ثانيا : التحديد المعنوي للضمائم (الابواب النحوية) عند غياب الاعراب او غيره من القرائن ٠

ثالثا : تحكم السياق في ايثار رتبة ما
رابعا : تحكم المقام في ايثار رتبة ما

اما بالنسبة للوجه الاول (التحديد الشكلي للتراكيب (الجمل) فان وظيفة الرتبة تتضح اهميتها بالنسبة للتنويع العام للجمل وتقسيم النحاة للجملة قام على اساس من رتبة كل من المسند والمسند اليه ، احدهما بالنسبة للاخر ·

فاذا بدى بالفعل فان الجملة ستكون فعلية ·

واذا بدىء بالاسم (حسب فهم النحاة للاسم في باب الاعراب وشموله للوصف والظرف والضمير والاشارة والموصول ·· وهو كل ما ليس الحدث او الزمن الصريح جزءا من مفهومه) كانت الجملة اسمية ·

فالجملة الاسمية هي التي تبدأ باسم متقدم لم يسبقه عامل اخر يؤثر عليه ما لم يكن زائدا ، لذلك قال النحاة في تعريف المبتدأ ·

« اسم صريح او بمنزلته عار عن العومل اللفظية غير الزائدة للاسناد »(٢٦) او هو الاسم المرفوع الذي تتم به مع الخبر الفائدة·

ففي التعريف الاول يظهر واضحا ان تحديد الجملة الاسمية انما هو بتقدم المبتدأ مجردا عن العوامل غير الزائدة اما الزائدة فلا تؤثر على نوعية الجملة (٢٧) وغير مؤثر في تحديد الجملة الاسمية بعد ذلك ان يأتي الخبر في صورة الاسم او الفعل او الظرف لان الجملة تحددت معالمها بالضميمة الاولى (المبتدأ) ولو فقد قرينة الاعراب كما في (بحسبك) السابق ·

واما الجملة الفعلية فهي التي تبدأ بفعل ويحدد النحاة الجملة الفعلية على اساس من تحديد الفاعل فيقولون في تعريفه ·

« اسم او بمنزلته اسند اليه فعل (او بمنزلته) مقدم اصلى المحل والصيغة »(٢٨)

فالشرط في الفاعل ان يتقدم عليه فعل اصلي المحل واصلى الصيغة ، فأصالة المحل تقتضي كون الفعل مقدما على الاسم (الفاعل) واصالة الصيغة تقتضي ان يكون الفعل مبنيا للمعلوم لا للمجهول وان كان النحاة لم يوفقوا في تحديدهم للفاعل تحديدا دقيقا حينما اشركوا معه فاعل الوصف (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمبالغة والتفضيل) وذلك لانهم جعلوا هذه المشتقات ترفع فاعلا مثل الفعل ، وتنصب مفعولا اذا كان الوصف مشتقا من فعل متعد ·

هذا هو دور الرتبة في تحديد نوعي الجملة (الاسمية والفعلية) ·

ثانيا تحديد الرتبة لمعنى الباب عند غياب الاعراب ·

لقد سبق القول ان المنهج النحوى القديم جعل للاعراب القيمة المؤثرة في تحديد المعنى الا ان هذا الدور يضمحل عندما لا تسمح طبيعة الصيغ بظهور الاعراب عليها ، وذلك كما في الاسماء المبنية او الجمل التي لها محل من الاعراب (كالصفة والصلة) او الاسماء التي لا يظهر عليها الاعراب الا مقدرا(٢٩) ·

واعتبر النحاة الرتبة الحد الفاصل في تحديد الباب النحوي ولا بد من التزامها والا حصل اللبس والخلط ما لم يؤمن اللبس والغموض فيتجاوز عن ذلك ·

فقد يحدث الالتباس بين الفاعل والمفعول ـ عند غياب الاعراب ـ اذا كان كل منهما مبنيا (او مقدرا عليه الاعراب) ·يقول ابن عقيل في احد موجبات تقدم الفاعل أو تأخير المفعول ما يلي :

« يجب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف التباس احدهما بالاخر كما اذا خفي الاعراب فيهما ، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو «ضرب موسى عيسى» فيجب كون (موسى) فاعلا و (عيسى) مفعولا ٠» (٣٠) ٠

كما ان الرتبة ايضا قد تكون ملتزمة حتى مع ظهور الاعراب ، وذلك حينما يتفق البابان (العلامتان الدالتان على الباب) في الاعراب والتعريف ولا قرينة توضح احدهما من الاخر كما اذا كان كل من المبتدا والخبر متساويين في الامور كلها وصلح كل منهما للابتداء به ، فانه والحالة هذه يجب تحديد رتبة كل منهما حتى لا تختلط الامور يقول الاستاذ عباس حسن عند الحديث عن وجوب تقدم المبتدا على الخبر ٠

« ١ ـ ان يكون المبتدأ والخبر معا متساويين او متقاربين في درجة تعريفهما او تنكيرهما بحيث يصلح كل منهما ان يكون مبتدأ ، نحو : اخي شريكي ـ استاذي رائدي في العلم ـ مكافح امين جندي مجهول ٠٠ ففي هذه الامثلة واشباهها يجب تأخير الخبر ، لان تقدمه يوقع في لبس ، اذ لا توجد قرينة تعينه وتميزه من المبتدأ ، فيختلط المحكوم به بالمحكوم عليه ويفسد المعنى تبعا لذلك ٠٠(٣١)

ففي تحديد بابي الفاعل والمفعول ـ عند غياب الاعراب ـ كان لزاما ان نعتمد على دور الرتبة في ذلك التحديد ٠

وفي تحديد بابي المبتدأ والخبر المتساويين في درجة التعريف او التنكير كان لزاما علينا ـ ايضا ـ ان نعتمد على دور الرتبة حتى مع ظهور الاعراب الامر الذي يجعلنا ننظر الى الرتبة نظرة النظير للنظير مع غيرها من القرائن في تحديد معنى الباب النحوي وشكله ٠

ثالثا : تحكم السياق في ايثار رتبة ما

ان نظم التركيب على الطريقة العربية السليمة يقتضي ان يكون هناك انسجام في تتابع الضمائم بعضها مع البعض الاخر ، وحينئذ ينبغي ان تكون الضمائم ـ الصيغ ـ في نسق خاص يسمح بان تتبادل الضمائم مواقعها ، حتى يحصل النظم ويستمر التطابق بين الصيغ في التراكيب ٠

وعلى سبيل المثال فان مرتبة الخبر ـ في صورة التركيب الطبيعي ـ تأتي بعد مرتبة المبتدأ ، الا انه لو نظرنا الى بعض السياقات الخاصة لوجدنا ان طبيعتها تأبى ذلك الترتيب

١ ـ فيجب تقدم الخبر اذا عاد من المبتدأ ضمير على الخبر ، او بتعبير النحاة : اذا عاد من المبتدأ ضمير على جزء من الخبر ، ومثلوا لذلك بمثالهم المشهور :

« على التمرة مثلها زبدا »

والتحليل الاعرابي لهذا المثال هو :

ان المبتدأ « مثل » اشتمل على ضمير الغائبة المفردة (ها) وهذا الضمير يعود على المجرور (التمرة) الذي هو احد جزأي الخبر (الجار والمجرور) ولو تقدم المبتدأ مع ضميره مثل :

« مثلها على التمرة زبدا » او : « مثلها زبدا على التمرة » فانه حينئذ يعود الضمير (ها) على متأخر في اللفظ والرتبة ٠ وهو الخبر وذلك لا يجوز (٣٢)٠ وقد قلنا في وظيفة الضمير ان مهمته ايجاد الربط بين الصيغ في التركيب ومن اجل ذلك لا بد ان يذكر متأخرا عن الضميمة (الصيغة) التي يعود عليها ، فاذا تقدمها لم يكن له وظيفة

لانه يفسر شيئا لم يرد له ذكر بعد (٣٣) ٠

٢ـ وكذلك تاتي مرتبة المفعول بعـــد الفعل والفاعل معا الا ان السياق قد يفرض للمفعول مرتبة التقدم على الفاعل كمـا اذاكان ضميرا متصلا ٠ اذ لا يجوز والشـان كذلك ان يأتي الضمير المتصل بعد الفاعـــل مفصولا من الفعل ٠ كما في قوله تعالى :

ولقد نصركم الله ببدر وانتم اذلة ،فقد تقدم المفعول (كم) على الفاعل (الله) لانه ضمير متصل بالفعل (نصر) وذلك لان السياق يؤثر اتصال المفعول بالفعل ٠

٣ ـ كما ان ادوات الاستفهام والنفي وغيرهما من الادوات لها الصدارة اذ معنى الاداة منسلخ (صادق) على جميع التركيب بعدها فلا يجوز وقوع صيغة من صيـــغ التركيب قبلها ٠٠ والا خرج من المعنى العام الذي تفيده الاداة ٠

وتقدم الاداة هو الذي برر مجـــيء المبتدأ النكرة سابقا على الخبر في مثل قولهم « ارجل » عندك ام امرأة »؟ « وما احد خيرا منك » لان الكلام ضار غير موجب فتضمنت الفكرة معنى العموم فجاز الابتداء بها »(٣٤)

٤ ـ وكون الصيغة لها الصـــدارة الزمها تقدمها على سائر الصيغ في التعبير ولو كانت ـ من الاصل ـ مرتبتها التأخير ٠

فالحال في الاصل يأتي بعد صاحبه(الفاعل او المفعول) اي انه يأتي في مرتبة متأخرة عنهما كما في قوله تعالى :

« وادخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء »(٣٥) ذلك لان الحال لا تخرج عن كونها وصفا ، والوصف في مرتبـــة متأخرة عن الموصوف لذلك تجيء الحـــال متأخرة عن صاحبها ٠

لكن ورود الحال على صيغة من صيغ الصدارة يلزمها التقدم على سائر صيـــغ التركيب كما اذا جاءت (كيف) حالا فـــي مثل قوله تعالى : « افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت ٠ والى السماء كيف رفعت ٠

والى الجبال كيف نصب ، والى الارض كيف سطحت ٠ »(٣٦)

فالايات الاربع الكريمة انتهت كل منها بجملة مبدوءة بـ « كيف » متقدمة على الفعل ونائب فاعله ، وهي حال من نائب الفاعل في كل من الاربعة ولا يجوز تأخرها لانها لهـا الصدارة باعتبارها استفهاما ٠ وقد رجـــح ابن هشام في كتابه « مغنى اللبيـــب » ان تكون كيف للحال وليست بدلا من السابـق عليها ، لان السابق مجرور بالى في المواضع الاربعة (الى الابل ، والى السماء ، والى الجبال ، والى الارض) ودخول الجار على كيف شاذ ولم يسمع في « الى » بل فـي « على » ولان « الى » متعلقة بما قبلها فلـزم ـ حينئذ ـ ان يعمل في الاستفهام (كيف) اسم متقدم عليه وذلك يخرجه عن مرتبـــة الصدارة ، ولعدم ربط الجملة بعدها ٠ لكل ذلك رجح ابن هشام وقوع (كيف) حالا ٠(٣٧)

والصيغ في السياقات السابقة اثرت هذه المرتبة لان السياق يتطلبها في هـــذه المرتبة ولا يستطيع احلال غيرها محلها ٠

رابعا : تحكم المقام في ايثار رتبة ما

كذلك قد يكون المقام مؤثرا لرتبة معينة لصيغة معينة دون ان يكون هناك في السياق او الصيغة ما يلزمها بهذه الرتبة ٠

فالقصر والتخصيص مقام من المقامات(حالة من الحالات) التي تجعل لرتبـــة

الصيغة المحل الاول في فهم المعنى على الوجه المراد ، بحيث اذا غيرت مرتبة الصيغة الى مكانها الطبيعي لم يوجد ذلك القصر وذلك التخصيص · انظر الى قوله تعالى :

« وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل » (٣٨)

« ما المسيح ابن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل »(٣٩) تجد طرفي الاسناد في الاية الاولى (محمد) و (رسول) وكل منهما له مرتبة حرة ، اي يأتي كل منهما في مرتبة الاخر ، لكن لما كان المقام مقام حصر وتخصيص التزم كل منهما رتبته الاصلية ، فلا يجوز تأخير المبتدأ (محمد) الى مرتبة الخبر (رسول) ولا يجوز ايضا العكس لانه حينئذ ينقلب المعنى اذ هناك فرق بين قولنا « ما محمد الا رسول » و « ما رسول الا محمد » ·

فالتعبير الاول فيه قصر للموصوف (محمد) على الصفة (الرسالة) اي ان محمدا لا يصلح لعمل اخر سوى الرسالة ·

والتعبير الثاني فيه قصر للصفة على الموصوف ، اي انه ليس هناك من رسول سوى محمد ·

ولما كان المعنى يتغير بتغير مرتبة كل منهما ، ولما كان المقام يؤثر معنى معينا من احد المعنين التزم كل من المبتدأ والخبر رتبته التي حددها له المعنى ·

والمقام في كل من الايتين الكريمتين يحاول اثبات ان محمدا وعيسى بشرين رسولين يجوز عليهما ما يجوز على سائر البشر وليسا منزهين عن صفات البشر ، وذلك حتى لا يظن ظان ان الرسول غير خاضع للقوانين البشرية، من اجل تأكيد هذه الحقيقة ، حقيقة ان الرسالة لا تنافي البشرية جاء التعبير من باب قصر الموصوف على الصفة حتى لا يظن المسلمون ان محمدا مخلد ولن يموت (افان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم) (٤٠) ·

وحتى لا يظن المسيحيون ان عيسى ابن الله او انه ثالث ثلاثة الى اخر مزاعمهم في تأليه عيسى لذلك اكمل الله الاية تحقيقا لهذه البشرية بقوله تعالى : « وامه صديقة كانا يأكلان الطعام » (٤١) واكل الطعام صفة من صفات البشر لا الالهة او ابناء الالهة كما يزعمون ·

لذلك جاءت الايتان الكريمتان على هذه الصورة (قصر المبتدأ على الخبر) اي الموصوف على الصفة فالتزم كل منهما رتبته المحددة كما آثرها المقام (٤٢) من خلال هذا العرض الموجز لاحوال الرتبة في التراكيب يتضح لنا وظيفتها الاساسية في بناء المعنى النحوي وانها جزء من كل يساهم في بناء ذلك المعنى ·

٣ ـ الصيغة the form

ان دراسة الصيغة تظهر اهميتها بصورة اكثر فعالية في الدراسات الصرفية منها في الدراسات النحوية ، ذلك لان مجال الصرف انما هو الصيغة واما النحو فمجاله التركيب لذلك تبدو دراسة الصيغة في الصرف اجلى واوضح ، وان كان مجال التطبيق الحقيقي انما هو في التراكيب اي في الدراسات النحوية · لقد كان تحديد النحاة للصيغة وخواصها ووظائفها تحديدا دقيقا ويمكننا القول ان الدراسات الصرفية للغة العربية بلغت من النضج والدقة والكمال امرا لم تحظ به لغة اخرى في القديم

او الحديث • وعلى كل مستوى في الدراسة الصرفية (وكذلك النحوية) تجد التقسيمات الدقيقة والتفريعات والتنويعات الشاملة ،ذلك لان النحاة قد عرفوا انه بالصيغ تتحدد العبارات وتفصل الجمل ، وبالتالي يتحدد المعنى •

ومنذ الوهلة الاولى في الصرف والنحو على حد سواء يطالعك تقسيم النحاة والصرفيين للكلمة وتحديد الملامح الدقيقة لكل قسم (٤٣) بل والاوزان المختلفة له وعدد الحروف التي يمكن ان يصل اليها ، ولقد وضع ابن مالك الاطر اللازمة لكل ذلك في « الفيته » العظيمة فللاسماء (كما فهمها النحاة) تحديدات مختلفة تختلف باختلاف كل صنف مندرج تحت هذا القسم العام •

فللمصدر صيغه ، ولاسماء الزمان والمكان صيغها ، ولأسم الالة صيغة •

وللفعل صيغه من حيث الزمن ، ومن حيث التعدى واللزوم ، ومن حيث الاشتقاق والجمود ، ومن حيث التمام والنقص الى اخر تلك التحديدات الدقيقة التي لا نجد لها مثيلا في لغة من اللغات الحية والميتة ،القديمة والحديثة ، ولننظر ـ على سبيل المثال ـ الى بعض من هذه التحديدات في الفية ابن مالك ، فهو يحدد المصدر الثلاثي بقوله : (٤٤)

فعل قياس المصدر المعدى — من ذي ثلاثة كرر ردا
وفعل اللازم بابه فعل — كفرح ، وكجوى ، وكشلل
وفعل اللازم مثل قعدا — له فعول باطراد كغدا
ما لم يكن مستوجبا : فعالا — او فعلانا فادر او فعالا

وهكذا يستمر ابن مالك في تحديد صيغ المصدر الثلاثي ثم غير الثلاثي مما يطول شرحه هنا ،

وفي تحديد المرة والهيئة يقول : (٤٥)

وفعلة لمرة كجلسة — وفعلة لهيئة كجلسة
في غير ذي الثلاث بالتا المرة — وشذ فيه هيئة كالخمرة

وهكذا تحدد الدراسات الصرفية هيئة كل نوع من انواع الكلم وفروع كل نوع ، بل ان الصرفيين قد فرقوا بين الاسم (بمفهومه العام) وبين الفعل بان الاسم يصل بالزيادة الى سبعة اخرف اما الفعل فأقصى حروفه ستة يقول ابن مالك : (٤٦)

لمنتهى اسم خمس ان تجردا — وان يزد فيه فما سبعا عدا

ثم يبدأ في تحديد كل من الاسم الثلاثي والرباعي حتى السباعي وهكذا نجد التحديد الدقيق لكل فرع من فروع الاسم او الفعل ، وفي تحديد صيغ المبالغة يقول : (٤٧)

فعال او مفعال او فعيل — في كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ما له من عمل — وفي فعيل قل ذا وفعل

وفي مجال تحديد المعنى اوجد النحاة الفوارق بين بعض الصيغ المتشابهة فصيغ المبالغة تحل محل الفاعل ان اريد التكثير اي ان الفرق بينهما كمي ، •

فاذا اريد الثبوت والدوام كان التعبير بواسطة الصفة المشبهة فالفرق بينها وبين

اسم الفاعل فرق زمني اي ان اسم الفاعل للدلالة على الحدوث ، والصفة ـ غالبا ـ للدلالة على الثبوت ٠

ولو ذهبنا لنحدد الجهود العظيمة في مجال الصيغ لاعيانا ذلك الامر ، لان التراث الصرفي ـ وهو مجال الصيغ ـ تراث ضخم، ومن شاء مزيدا من المعرفة فليرجع الى احد المراجع الصرفية ليرى ذلك البناء الشامخ الذي ليس له بحق نظير في اللغات الاخرى ٠

دور الصيغة في تحديد المعنى داخل التركيب

هذا الذي تحدثنا عنه في السابق كان عن دور الصيغ في هيئاتها المفردة دون وصفها في تراكيب بعينها ٠

اما داخل التركيب فان هناك معاني لاتؤدي الا بصيغ بعينها :

١ ـ فالحدث والزمن يؤديان معا بالفعل ولا يوجد من الصيغ الاخرى ما يؤدي الحدث والزمن معا على هذه الصورة المباشرة ٠

٢ـ والحدث وحده يؤدي بواسطة المصدر ، وهذا فرق ما بين الفعل والمصدر ٠

فالفعل : كل كلمة تسدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان (٤٨)

اما المصدر : فهو : اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل اي الدال على الحدث دون الزمان ، وان كان المصدر لا يخلو خلوا تاما من الدلالة على الزمان كما يرى ابن يعيش اذ يقول في التفريق بينه وبين الفعل « ان المصدر يدل على زمان اذ الحدث لا يكون الا في زمان ولكن زمانه غير متعين كما كان في الفعل » (٤٩) ٠

فالزمان في الفعل مفهوم بالمطابقة اما في المصدر فهو من خارج ، « لان المصدر تغفل حقيقته بدون الزمان وانما الزمان من لوازمه وليس من مقوماته بخلاف الفعل فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما ،وليست من اللفظ فلا اعتداد بها ٠» (٥٠) ٠

٣ ـ معنى الفاعلية the meaning of subjectivity

واذا كان الحدث يؤدي بالفعل اذا كان مقترنا بزمان او بالمصدر ان لم يكن مقترنا بذلك الزمان فان معنى الفاعلية لا يؤدي الا بالاسم « فنحن لا نتوقع للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل ان يكون غير اسم ، ولو جاء فعل في هذا الموقع لكان بالنقل اسما محكيا كما يحدث عندما نعرب عبارة مثل :(ضرب فعل ماض) اذ يصير (ضرب) مبتدأ ، و (فعل) خبر ، و (ماض) نعت لان (ضرب) هنا حكي وقصد لفظه فصار اسما كالاسماء الاخرى ، وتحقق للمبتدأ ان يكون اسما ٠

٤ ـ معنى الوصف (الصفة)

اما الوصف فانه يؤدي بأحد المشتقات (اسم الفاعل ـ اسم المفعول ـ الصفة المشبهة ، صيغة المبالغة ـ افعل التفضيل) :

أ ـ فان كان الموصوف فاعل الحدث او موصوفا به ادى بأربعة من الخمسة السابقة وهي ما عدا اسم المفعول ، وان كان الموصوف واقعا عليه الحدث ادى باسم المفعول ٠

ب ـ ثم ان صاحب الحدث (الفاعل) لا يؤدي هكذا بواحد من الابواب الاربعة كيفما اتفق ، ولكن لكل فاعل حالة خاصة ٠

١ ـ فالفاعل على اطلاقه يؤدي باسم الفاعل دون تحديد ، او ان اريد الدلالة على

الحدوث ٠

٢ ـ وان اريد الدلالة على ان الفاعـل يتكرر منه ذلك الفعل كثيرا عبر عـن ذلك المعنى بصيغة من صيغ المبالغة (فعـــال ـ مفعال ـ فعول ـ فعيل ـ فعل) ٠

٣ ـ وان اريد الثبـوت واللزوم ادىمعنى الفاعلية ـ في هذه الحالة ـ بواسطة الصفة المشبهة ٠

٤ ـ وان اريد المقارنة بين فاعليـــنلفعل واحد او متصفين بصفة واحدة وزاد احدهما على الاخر في هذه الصفة كانـــت الوسيلة الى ذلك (افعل التفضيل) ٠

وهكذا نرى معنى الفاعلية يـــؤدىبطريقة من طرق اربع كل طريقة لها سياقها الذي يؤثرها دون غيرها من باقي الطـــرق الاخرى ٠

٥ ـ معانى التخصيص :

ويأتي تخصيص الحدث بما يسمـــى المكمـلات او المنصوبات وطـــرق تخصيص الحدث كثيرة ٠

المعنى النحوى : the sentactical meaning

١ ـ فقد يكون التخصيص ببيان من وقع عليه الحدث (المفعول)
٢ ـ وقد يكون ببيان زمان او مكان الحدث(الظرف الزماني والمكاني)
٣ ـ وقد يكون ببيان سبب حدوث الفعـل(المفعول لاجله)
٤ ـ وقد يكون ببيان نوع الفعل او عدده او تأكيد الحدث (المفعول المطلق)
٥ ـ وقد يكون ببيان المصاحب للحـدث(المفعول معه)
٦ ـ وقد يكون ببيان هيئة فاعل الحـدث أو مفعوله وقت حدوث الحدث (الحال)
٧ ـ وقد يكون ببيان المستثنى من ذلـك الحدث (أداة الاستثناء مـــع المستثنى)

ومعظم هذه المعاني تكـون بصيغ محددة ،فالزمان أو المكان له صيغ ظرفى الزمـــان والمكان ٠

والمفعول المطلق يؤدي بالمصدر (لبيـانالنوع والعدد والتأكيد) والمفعول لاجلـــه يؤدي ايضا بالمصدر (مع بيان السبب) ٠

اما المعاني العامة فانها تـــؤدي بصيغمحددة هي الادوات فللاستفهام أدواتـــه وللشرط أدواته وللنفـــي والنهي والتمني والترجي والعرض والتحضيض ، كـل ذلك بواسطة صيغ خاصة قد تؤدي معناها دون اشتراك في المعنـــى الوظيفي ، كالتمني والترجي ٠ وقد تؤدي هـــذا المعنى مع الاشتراك في معنى اخر كالشرط (في بعض أدواته) فيكون السياق مانعا مـــن هذا التعدد والاشتراك ٠

تعدد المعنى الوظيفي للصيغة the functional meaning variety

ان اللغة رمز للعلاقة القائمة بين مجتمعما ، ورمز للمعاني المتعددة التي تعيش في المجتمع ، ولن نجد لغة من اللغات تستطيع ان تجعل لكل معنى من المعاني رمزا لغويا يدل على ذلك المعنى : من اجل ذلك جـــاء التعدد في وظيفـــة الرموز اللغوية على المستويات المختلفـــة كاللواصق والصيـغ والجمل :

مثال ذلك : أداة مثل (ما) ١ فانهـــا تكون مرة للموصول :

وتسمى معرفة ناقصة كقوله تعالى : «ماعندكم ينفد وما عند الله باق » وهي ناقصة

باعتبار احتياجها الى الصلـــــة لتوضح معناها ، لذلك عاملهما النحويون كالكلمة الواحدة ٠

٢ وقد تكـون للتعجـــب قبل صـــورة (أفعل) ويكونان معا (ما أفعل) نحو « ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا » ٠ مـــا افقرني الى عفو الله ٠

٣ وقد تكون استفهامية بمعنـــى (أيشيء) قال تعالى : « وما تلـــــك بمينك يا موسى » ١٧ ـ طه « قال موسى : ما جئتم به السحر » ٨١ يونس على قراءة أبي عمرو (آلسحر) بمد الالف ولها معان أخـــــرى كثيرة وتقسيمات وتفريعات يرجع اليها فـي « مغنى اللبيب » (٥١)

والفيصل في تحديد المعنـــى الوظيفي « لما » ـ فى وظائفها المتعددة ـ هو السياق اولا وما تليها أو سبقها من صيغ ، فهي مع الصلة موصول ، ومع (أفعل) للتعجب لكن القرينة الكبرى في تحديد معناها الوظيفـي هو السياق ٠

ومثل (ما) من الادوات مما يقع فيـــه التعدد الوظيفي بقية الادوات مثل (مـــن) أو (متى) أو (اين) مما يجوز فيه ان يقع شرطا او استفهاما او غيرهما من المعانـي العامة التي تؤديها هذه الادوات ٠

ان تحديد معنى صيغة ما او أداة مـــا لايعد مشكلة ما دام متحققا في سياق معين ، وشأن التركيب النحوى هنـــــا شأن المعنى المعجمى لصيغة من الصيـــغ تحتمل معانى كثيرة ما لم تكن في سياق معين فاذا تحققت في سياق معين ذهب ذلك الاحتمال والتعدد وتعين معنى واحد للصيغة داخـل التركيب وكما يقع التعدد في الصيغ ذات الحـروف المتعددة فانه يقـــع في اللواصق واللواحق (مباني التصريف) مثـل الضمائر او تـاء وضعت لتعبر عن معنى من المعانى ، ولنأخذ لذلك التاء (تاء التأنيث) مثلا : فهى للتأنيث في قولـــــه تعالى : اذ قالت امرأة عمران رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فتقبل منى ٠ » ٣٥ ـ آل عمران

وهي للوحدة في مثـــل قولهم : شربة ضربة ، قتلة ،

وهي للمبالغة في مثل قولهم : صناجـة العرب « وعلامة ، ونسابة » بالتشديد ٠

وهي في كل ذلك يتحدد معناها بواسطـة السياق دون صعوبة تذكر فمثلا في صيغـة (فاعل) وهي من الصيغ المحايدة (التـي لها اكثر من معنى) تأتى للدلالة علـى اسم الفاعل في مثل قولنا : « لقى القاتل جزاء العادل » لكنها للدلالة على فعل الامر فـــي قوله تعالى : « فقاتل في سبيل الله لا تكلف الا نفسك ٠٠ » ٨٤ ـ النساء ، ولا نجد كبير عناء في ذلك التفريق بين معنـى الصيغتين في السياقين ٠ مما سبق نستطيع ان نقول :

١ ـ ان المعنى النحوى يعتمد كثيرا على الصيغ داخل التراكيب ، بل ان الصيغ ذات أثر كبير في ايضاح ذلك المعنى ربما اكثر من غيرها من القرائن الاخرى ٠

٢ ـ ان المعاني المختلفة تؤدي بنوعيـات مختلفة من الصيغ بحيث يمكننا ان نقول : ان لكل صيغة او نوعية معينة من الصيـغ معنـــى أو معاني محـــددة تـــؤدي بها ولا يشاركها غيرهـــا مـــن الصيـغ في تأدية هذه المعانى ٠ كما رأينا مـــــع الاحداث ذات الازمان الخاصة التي تؤدي بصيغة الفعل ، والاحداث التـــي لا تتصل بالزمن الا على نحو غيـــر مباشر ، وتؤدي بالمصدر ، ومعنى الفاعلية الذي لا يؤدى الا بالاسماء (على تعدد أنواعها) وهكذا ٠٠

٣ ـ ان الاشتراك بين معنيين او اكثر في صيغة واحدة امر غير غريب ولا مستهجن

في اللغة أية لغة ، ذلك لان المعاني اكثر منأن تحد وأكثر من أن توضع لكل معنى صيغة خاصة باذائه · فاذا ما حدث واشترك اكثرمن معنى في صيغة واحدة ، فان السياق (وهو اكبر القرائن)كفيل بتحديد ذلك المعنىونفى ما عداه من المعانى المشتركة بحيث لا يبقى لبس أو غموض في التركيب ·

٤ ـ المطابقة The Concord

تعتبر المطابقة القرينة الفعالة في تماسكالسياق وارتباط اجزائه بعضها بالبعض الاخر ، وبدون هذا التماسك (الذي هو اثرمن آثار قرينة المطابقة) لا تبنى الجمل ولا تكون المعانى ، بل يبدو النص الشعرى أوالنثرى ممزقا دون وجود تلك القرينة ·

هل يمكننا مثلا أن نبتدىء الجملة بشخص مفرد غائب قد نخبر عنه بخبر هو للمثنى أو للجمع ، أو للمؤنث دون المذكر أو للمخاطب والمتكلم ، اننا ان بدأنا الجملة بشخص مفرد غائب (مثلا) فلا بد أن يكونخبره هو الاخر مفردا غائبا ، وعلى الرغم من ان هناك تفاوتا بين الجملة الاسميةوالفعلية في هذا التطابق (حيث تستغنى الجملة الفعلية عن بعض وسائل التطابق)الا انهما يشتركان معا ـ رغم ذلك التفاوت ـ في عدم صحة التركيب في كل منهما دونوجود الحد الادنى من ذلك التطابق ·

ولوجود ذلك التطابق (او عدم وجوده)اثر في وضوح المعنى او عدم وضوحه بل يكون ـ احيانا ـ له اثر في صحة ذلكالمعنى أو عدم صحته ·

ونحن لن نخوض في الحديث عن مجالالمطابقة في انواع الكلمة المختلفة ، بل اننا فقط نقول : ان مجال المطابقة هو الصيغ الصرفية والضمائر ، فلا مطابقة في الادوات ، ولا في الظروف الا النواسخالمنقولة عن الفعلية فان علاقاتها السياقية تعتمد على قرينة المطابقة وفي غير ذلك فلامطابقة (٥٢)

وتكون المطابقة فيما يلي :

١ ـ العلامة الاعرابية
٢ ـ الشخص (التكلم ـ الخطاب ـالغيبة)
٣ ـ العدد (الافراد ـ التثنية ـ الجمع)
٤ ـ النوع (التذكير والتأنيث)
٥ ـ التعيين (التعريف والتنكير)

أ « فالعلامة الاعرابية تكون للاسماءوالصفات وللفعل المضارع فيتطابق بها الاسمان والاسم والصفة والمضارعان المتعاطفان » · (٥٣)

فالمبتدأ (اسما او صفة) مرفوع ، ولا بدمن مجيء الخبر (اذا كان اسما او صفة) أيضا مرفوعا ، ولا مجال للاختلاف بينهمافي الاعراب الا اذا كان احدهما مبنيا أو كلاهما ؟ انظر ـ مثلا ـ الى هذه الاية الكريمة : ما **المسيح** ابن مريم الا **رسول** قد خلت من قبله الرسل ، وأمه صديقة كانايأكلان الطعام ··· » ٧٥ ـ المائدة

أو قوله تعالى : **محمد رسول** الله ،والذين معه اشداء على الكفار ، رحماء بينهم ··· » ٢٩ ـ الفتح

ب ـ والفرق بين المبتدأ والخبر من جهةوبين المبتدأ وصفته من جهة أخرى هو فرق التعيين أو عدم التعيين ، اي فرق من جهة التعريف او التنكير فاذا كان المبتدأ معرفة وجاء المرفوع بعد نكرة دل ذلك على خبريتهكما في الاية الكريمة السابقة « محمد

رسول الله » وان جاء معرفة مثله كان صفة- على الاغلب - اذا جاء بعده نكرة مرفوعة ، كما في قوله تعالى : ما المسيح ابن مريم ·

فالذي يحدد الفرق هنا ليس الاعراب او غيره من وجوه التطابق الاخرى بل التعيين فالتعيين وعدمه هو الذي يحددالباب الاعرابى اي يحدد اذا ما كان الباب خبرا أو صفة ·

كما يكون التحديد وعدمه فاصلا بينإعراب الباب خبرا أو بدلا كما في قوله تعالى « ذلك الكتاب لا ريب فيه ·» فالكتابهنا - عند من يقف على قوله تعالى (فيه) بدل من اسم الاشارة والخبر قوله تعالى :« لا ريب فيه » أما في قوله تعالى : وهذا كتاب أنزلناه اليك مبارك » فان الخبر هو« كتاب » والذي جعل هذا خبرا وذاك بدلا هو التحديد في الاول (التعريف) وعدمهفي الثاني (التنكير) وبذلك تكون المطابقة في التعريف أو التنكير أو عدمها قرينة علىالباب النحوي ووسيلة لتحديد المعنى النحوى ·

جـ - والنوع وسيلة للتمييز في الاسماءوالصفات والضمائر وتتطابق الافعال مع هذه الاقسام عند اسنادهـا اليها او الىضمائرها العائدة اليها ·(٥٤)

وحينما يكون النوع للعاقل فلا بد من المطابقة بالتاء (في الفعل) وبالهاء أو (ها) في غير الفعل في الجملة الاسمية والفعليةأما اذا كان غير عاقل ويقصد به النحاة ما ليس حقيقى التأنيث أو التذكير فالمطابقةالنوعية غير واجبة ·

مثال المطابقة مع المؤنث الحقيقى قولهتعالى :

« اذ قالت امرأة عمران رب اني نذرتلك ما في بطنى محررا فتقبل منى » ٣٥ آل عمران ، وقوله تعالى :

« ومريم ابنة عمران التي احصنت فرجهافنفخنا فيه من روحنا وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين · » التحريم سنجد الافعال : قالت : احصنت ، صدقت كانت · افعال واجبة التأنيث لتتطابق معفاعلها وهو مؤنث حقيقي التأنيث ، والتأنيث فيها بواسطة تاء التأنيث الساكنة ·

كذلك وجبت المطابقة بواسطة (ها) معالاسماء (فرج) و (رب) حيث يكون التطابق بواسطة الضمير (ها) وليسبالتاء ، فالتاء مع الافعال و (ها) مع الاسماء والصفات (المشتقات)

أما اذا لم يكن المؤنث حقيقيا أو جمع تكسير فان المطابقة غير واجبة بل جائزة بشروطها · (٥٥)

وانظر صور التطابق النوعى في الايات الكريمة التالية لتتعرف على التماسك السياقى من خلالها · قال تعالى :

فلما وضعتها قالت رب انى وضعتها أنثىوالله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم واني اعيذها بك وذريتهامن الشيطان الرجيم ، فتقبلها ربها بقبول حسن وانبتها نباتا حسنا وكفلها زكريا كلمادخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا قال يا مريم أني لك هذا قالت هو من عند الله ان الله يرزق من يشاء بغير حساب ·» ٣٦ - آل عمران « يا أخت هارون ما كانأبوك امرأ سوء وما كانت أمك بغيا · فاشارت اليه قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبيا · » ٢٨ ، ٢٩ مريم

٤ ـ الشخص The person

وتأتي المطابقة في الشخص (التكلم ـ الخطاب ـ العينة) لتقوم بدور التماسك السياقي ايضا ، فالغائب يعود عليه الضمير غائبا ، والمخاطب يعود عليه الضمير مخاطبا والمتكلم يعود عليه الضمير متكلما ولا عكس ٠

فمثال المطابقة بواسطة ضمائر الخطاب قوله تعالى :

« كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ٠ » ١١٠ آل عمران

فالضمير (تم) مع الفعل الماضي كان والتاء في أول المضارع (تأمرون ، تنهون ، تؤمنون) ولا يجوز البدء بغير التاء حتى يتم التطابق بين هذه الافعال المضارعة وبين الفعل الماضي في أول الاية الكريمة :

ومثاله مع ضمير المتكلمين قوله تعالى :

« وانا لنحن نحي ونميت ونحن الوارثون» ٢٣ ـ الحجر ٠

« يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ٠ » ٢٧ ـ الانعام فقد جاء ضمير المتكلمين (نا) ـ وهو في الاية الاولى ضمير تعظيم لله سبحانه وتعالى ـ ضميرا متصلا مع (ان) و (ليت) فعادت الضمائر عليه مع الافعال المضارعة ضمير متكلمين لتحقق التوافق والتطابق وكان ذلك بواسطة بدء المضارع بالنون ولا يجوز غير ذلك ٠

ومثال المطابقة مع الغيبة قوله تعالى :

« أحسب الناس أن يتركوا ان يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ؟ ! » (٢ـ العنكبوت فقد جاء الفاعل في صورة جمع المذكر الغائب (الناس) وعادت الضمائر عليه من الافعال (يتركوا ـ يقولوا ـ يفتنون) بنفس المعنى (الجمع المذكر الغائب) بواسطة واو الجماعة ، ولا يجوز غير ذلك ٠

ومثال ذلك ايضا قوله تعالى :

« ولو ردوا (اى الى الحياة الدنيا) لعادوا لما نهوا عنه وانهم لكاذبون ٠ »

وما نهوا عنه هو تكذيبهم بالبعث والحساب والجزاء ٠

فقد كان الحديث عن جماعة الغائبين المكذبين بالبعث فجاء الحديث عنهم بصورة جمع الغائبين (ردوا ـ عادوا ـ نهوا) حيث جاء التطابق بواسطة واو الجماعة مع الافعال الماضية والضمير (هم) مع (ان) ولا يجوز غير ذلك

٥ ـ العدد ، (الافراد ، التثنية ، الجمع) وكذلك اذا كان المتحدث عنه مفردا فيجب ان يكون الحديث عنه بصورة المفرد لا المثنى أو الجمع مع المحافظة على كل صور التطابق الاخرى ٠

مثال المفرد قوله تعالى :

« قالوا يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا فاتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين » ٣٢ هود فقد كان نوح مفردا مخاطبا فرجع الضمير من الافعال عليه في صورة المفرد المخاطب المذكر وهي التاء المفتوحة في آخر الافعال (جادلت ـ أكثرت كنت) وجاءت مكسورة في (فأت) لتشير الى الياء المحذوفة (ياتي) لا للدلالة على المؤنث ٠

ومثال المفردة قوله تعالى :

« يا أيتها النفس المطمئنة ٠ ارجعي الى ربك راضية مرضية ٠ فادخلي في عبادي ٠ وادخلي جنتي ٠ » ٢٧ ـ ٣٠ ـ الفجر

فقد كان الخطاب للنفس المطمئنة وهي صورة المفردة المخاطبة المؤنثة ، لذلك عاد الضمير عليها مفردا مخاطبا وهي (ياء المؤنثة المخاطبة) في (ارجعي ـ ادخلي) وكان المفردة مع الاسم (ربك) وأداة النداء للمؤنث (أية) ولا يجوز غير ذلك ٠

من كل ما تقدم نعرف قيمة المطابقة مع كل من الافعال والاسماء المذكر والمؤنث ، المفرد والمثنى والجمع ، المتكلم والمخاطب والغائب ، المعرف والمنكر ، ليتم التوافق والتطابق بين الصيغ في التراكيب ولو انهدمت صورة من صور المطابقة الخمس لما حدث التماسك والتوافق في السياق ولجاء في صورة منهارة مفككة عيبة ٠

يقول ابن جنى مبينا اثر المطابقة في التركيب بين الصيغ حينما تنهار قرينة الاعراب (مع بيان أثر الرتبة أيضا) ٠

« فان كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه (أي في التعبير) بالتقديم والتأخير نحو : « أكل يحيى الكمثرى » لك أن تقدم أو تؤخر كيف شئت وكذلك « ضربت هذا هذه » وكلم هذه هذا » (٥٦)

ومن النص السابق يتضح أمران :

١ ـ أهمية الرتبة عند غياب قرينة الاعراب وقد أشار لها بمثال : « أكل يحيى الكمثرى » ولسنا بصدد شرح الرتبة الان فقد مضى الحديث عنها ٠

٢ ـ أهمية المطابقة حينما لا تظهر قرينة الاعراب والرتبة معا حيث مثل ابن جنى بقوله (ضربت هذا هذه ، و « كلم هذه هذا ») فاسم الاشارة (في الفاعل والمفعول) بنى وقد تقدم في كل منهما المفعول)فانهارت بذلك قرينتا الاعراب والرتبة الا انه لما كانت المطابقة واضحة بين الفعل المؤنث (ضربت) والفاعل (هذه) وبين الفعل المذكر (كلم) والفاعل (هذا) جاز أن يستغنى عن كل من الاعراب والترتيب لان المطابقة قامت بهذا الدور وأوضحت المعنى ٠ (٥٧)

٥ ـ الربط The Connection

ان الحديث عن الربط في التركيب بين الصيغ فيه مشابهة لما تقدم من الحديث عن المطابقة ، ذلك لان الربط بين الصيغ في التركيب يكون أحد وسائله الضمير الذي هو احد وسائل المطابقة ايضا ٠ والتركيب ون ذلك الربط يبدو مهلهلا غير متماسك لا يعبر عن معنى ولا يقود الى فهم ولا يؤدي فكرة ما ؟

ولقد كان الحديث عن الرابط ودوره في أبواب النحو المختلفة ، فهو بين الصلة والموصول ، والصفة والموصوف والمبتدأ وخبره ، والحال وصاحبه والقسم وجوابه والشرط وجوابه ، وعموما يتضح لنا من خلال استعراض معظم ابواب النحو حتمية الرابط بين الضميمة وأختها ليكون التركيب متماسكا وبدون هذا الرابط يبدو التعبير ركيطا ضعيفا ٠

ووسائل الربط كثيرة أوصلها النحاة الى عشر وسائل ، وذلك عند حديثهم عن الرابط بين المبتدأ والخبر ٠

واهمها واشهرها الضمير ، وقد رأينا ـ من خلال الحديث عن المطابقة ـ اهمية الضمير

في هذه المسألة ولزومه لتماسك التركيب وتوافقه ومن بينها الفاء التي تربط بين الجواب والشرط في اساليب الشرط ومنها ايضا الربط باعادة لفظ الضميمة السابقة كاعادة المبتدأ مرة ثانية ليتم الربط بينه وبين الخبر ، كقوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة » ١ ـ ٢ ـ الحاقة ومنها ايضا الربط باسم الاشارة « ولباس التقوى ذلك خير » ٢٦ ـ الاعراف ، ومنها اعادة المعنى معنى اللفظ السابق « خير القول اني احمد الله » (٥٨) ويمكن ان نوضح فكرة الربط بشيء من التفصيل فيما يأتي :

أولا ـ الربط بالضمير The connection by pronoun

١ ـ بين الصلة والموصول :

لقد عامل النحويون الموصول وصلته كالكلمة الواحدة ، ولا عبرة بالموصول دون صلته ، ولذلك سماه النحويون (مع اسم الاشارة) المبهمات ،ذلك لان الموصول وحده دون صلته غامض لا يدل على محدد ولايفسر شيئا ذا قيمة واذا كانت الصلة جملة فانها لا تتماسك ـ في السياق ـ مع الموصول دون ذلك الرابط ، لانهما حلقتان في نظم واحد هو التركيب ولا بد من شيء ينظمهما معا وهو هذا (الرابط) ٠

لقد اشترط النحاة في جملة الصلة شروطا منها :

ـ أن تشتمل الصلة على ضمير (رابط) يربطها بالموصول (٥٩)

وذلك الضمير متوافق مع الموصول (عددا) و (نوعا) ويتضح ذلك من الامثلة الاتية :

١ ـ « ان الذي (فرض) عليك القرآن لرادك الى معاد ٠ » ٨٥ ـ القصص الضمير الرابط (هو) يقدره النحاة مستترا في (فرض)

٢ ـ « ومريم ابنة عمران التي (أحصنت فرجها) فنفخنا فيه من روحنا » ١٢ ـ التحريم ٠

٣ ـ « واللذان يأتيانها منكم فآذوهما » ١٦ ـ النساء ٠

والحديث عن الفاحشة ، والرابط هو ألف الاثنين في (يأتيان) ٠

٤ ـ « والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون » ٨ ـ المؤمنون

والضمير الرابط هو (هم)) الضمير المنفصل ٠

٥ ـ « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم » (١٥ ـ النساء) والرابط نون النسوة في (يأتين) ٠

وهكذا يعود على الموصول من جملة الصلة ضمير مناسب للموصول في النوع والعدد والشخص ٠ وبدون هذا الضمير يصير التركيب مفككا لا قيمة له ٠ (٦٠)

ب ـ بين المبتدأ والخبر

كذلك من انواع الربط بين المبتدأ والخبر الربط بالضمير ويقول عنه الاستاذ عباس حسن « الضمير الراجع الى المبتدأ وهو أصل الروابط وأقواها وغيره خلف عنه سواء أكان ظاهرا ، مثل : الزارع فضله كبير أم مستترا أي مقدرا مثل : الارض تتحرك ٠٠٠ أم محذوفا للعلم به مع ملاحظته ونيته مثل : ٠٠٠٠٠٠ « حجارة الهرم حجر يوزن عشرة » اي : حجر منها ٠٠٠ «والثوب الرائحة رائحة الزهر » أى : الرائحة منه » (٦١)

فليس معنى عدم وجود الضمير الرابط صحة الاستغناء عنه كلية بل لا بد من

مراعاته ونيته في المعنى كما يقول الاستاذ الجليل رحمه الله ٠

ثانيا : الربط بالحرف : الفاء في جـــواب الشرط The connection by Article

ان مهمة (وظيفة) أداة الشرط الربط بين جملتين لتجعل كلا منهما بسبب مـــن الاخرى اذا تحققت احداهما تحققت الاخرى والا فلا (٦٢) وهذه قيمة خلافية تميز ادوات الشرط عن غيرها من الادوات الاخـــرى ٠ فعلى الرغم من ان الادوات تدخـل لتكسب الجملة معنى تركيبيـــا عاما كالنفـــي والاستفهام والتمنـــى الخ الا ان أدوات الشرط تقـــوم بدور الربط بين جملتيـــن احداهما سبب والاخرى مسببة عنها ٠

الا انه في بعض التراكيـب يتعذر الربط بين جملتي الشرط والجواب بواسطة أداة الشرط وحدها بل يحتاج التركيب الى أداة أخرى لتؤدى ـ مع اداة الشرط ـ وظيفـة الربط بينهما ، هذه الاداة هي الغاء (الفاء الواقعة في جواب الشرط أو (اذا الفجائية) التي تحل محلها احيانا ٠

ولقد وضع النحاة قاعدة عامـــة لمجيء الفاء في بداية الجواب وهي « عدم صحـة حلول الجواب محل الشرط » فاذا لم يصح أن تدخل الجواب على أداة الشرط مباشرة كان لا بد من وجود هذه الفاء قبل الجواب ٠ وخلو الجواب من هـــذه الفاء في هـذه المواضع يشعر بقلق الجملة وانفصال كـل منهما عن الاخرى ، لذلك تقـوم الفاء بالربط بينهما وايجاد العلاقة التي تجعل كلا منهما بسبب من الاخر ٠ (٦٣)

وتدخل الفاء في جواب الشرط فـــي مواضع كثيرة منها علـــى سبيل المثال لا الحصر :

١ ـ اذا كان الجواب جملة اسمية كقوله تعالى :

وان يمسسك الله بضر فلا كاشف له الاهو وان يمسسك بخير فهو علـــى كل شيء قدير ٠ » ١٧ ـ الانعام

فقد اقترن الجواب (فهو على كل شيء قدير) بالفاء ، ولا يصح مجيء الجـواب مجردا من هذه الفاء والا تفكك التركيب ولم يتضح المعنى ، وحاول أن تنطق الجـواب دون هذه الفاء وستجد صدق حديثنا ٠

٢ ـ الجملة الفعلية الطلبيـــة كقوله تعالى :

قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكـــم ٠٠ » ١٣ ـ آل عمران فقد اقترن الجـــواب (فاتبعوني) بالفاء وهو فعل طلبى (فعل أمـــر) ولا يصح مجيئه دون هذه الفاء ٠

٣ ـ الجملة الفعلية المنفيـــة (بلن) او (ما) كقوله تعالى :

« وما يفعلوا من خير فلن يكفروه والله عليم بالمتقين ٠ » ١١٥ ـ آل عمران ٠

« وما افاء الله على رسوله منهم فما أو جفتم عليه من خيل ولا ركاب ٠٠ » ٦ ـ الحشر

فقد اقترن الجواب المبدوء بلن وما بالفـاء وبدونها يبدو الجواب منفصلا عن الشرط ولا تكفى أداة الشرط في الربط بينهما ٠ (٦٤)

وفي غير ذلك من جمل الشرط ممـــا لا داعى لذكره هنا كالجملة الجوابية المبدوءة بالسين أو سوف أو (قد) ٠

والفاء الرابطة هنا أقرب للسببية منهـا الى اي نوع آخر ، حيث يكـــون الشرط كالسبب فى الجواب ، ومن قال ان الفاء في جواب الشرط للعطف فقد جانب الصـواب

لان العطف ليس ترتب شيء على شيء آخر وانما هو اشراك شيء مع شيء آخر غالبا ٠ (٦٥)

٦ ـ التضام The Coherince

لا شك ان اللغة واليد اهم شيئين في حياة البشرية ، فباليد تقدمت الحضارة المادية وباللغة تقدمت الحضارة العقلية والثقافية ،وبهما معا تشكل ماضي الانسان العريق وحاضره ومستقبله ٠

واللغة ليست الا الاصوات والكلمات والتراكيب المنظمة المنسقة وكلما ارتقت لغة ما ارتقى ـ مع رقيها ـ ابناء جنسها ، وكلما وجدنا قوما متخلفين في لغاتهم ، فلا شك انه يواكب هذا التخلف ـ بوسيلة ما ـ تخلف في الحياة الانسانية والحضارية التي يعيشها هؤلاء الناس ٠

ان لغة ما لا يمكن ان ترقى الى مصاف اللغات المعتد بها الا اذا صيغت في صورة مخصوصة ، وهذا يعني بتعبير اخر انضمام صيغها بعضها الى البعض الاخر في صورة مخصوصة ٠

ان الضمائم (الصيغ) في اللغة لا يعتد بها الا اذا الفت نوعا خاصا من التأليف وعمد بها الى ضرب دون ضرب ، ولا تكون اللغة ابدا مجرد رص كلمات كيفما جاء واتفق ٠ يقول عبد القاهر :

« اعلم ان ها هنا اصلا انت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب وينكر من اخر ، وهو أن الالفاظ المفردة التي هي اوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في انفسها ، ولكن لان **يضم بعضها** الى بعض فيعرف فيما بينها فوائد » (٦٦) وفي موضوع آخر يحدثنا عبد القاهر عن التركيب واهميته ، وان معاني الكلام كلها معان لا تتصور الا فيما بين شيئين (٦٧)٠

ويدلل عبد القاهر على مضمون هذه القضية كثيرا في ثنايا كتابه « دلائل الاعجاز» فيقول : « ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس انه لا يكون حتى يكون مخبر به ومخبر عنه ، لانه ينقسم الى اثبات ونفي ، والاثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له ، والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه ، فلو حاولت ان تتصور اثبات معنى او نفيه من غير ان يكون هناك مثبت له ومنفى عنه وحاولت ما لا يصح في عقل ولا يقع في وهم » ٠ (٦٨)٠

ومن خلال النصوص السابقة من « دلائل الاعجاز » ـ وهو المرجع العمدة في قضية النظم والمعنى النحوي ـ يتضح لنا اهمية التضام ولكنه التضام على صورة مخصوصة فالالفاظ لا تعتبر مقبولة الا اذا ضمت الى بعضها على وجه مخصوص فهي لا تعتبر حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف ويعمد بها الى وجه دون وجه من التركيب والترتيب فلو أنك عمدت الى بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدا كيف جاء واتفق وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بنى ، وفيه أفرغ المعنى وأجرى ، وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد كما أفاد ، وبنسقه المخصوص أبان المراد نحو أن نقول في :

« **قفا تبك من ذكرى حبيب ومنزل ومنزل ، قفا نذكرى من نبك حبيب**

أخرجته من كمال البيان الى مجال الهذيان ٠ » (٦٩)

هذه هي اهمية التضام على الوجه المخصوص الذي أوضحه عبد القاهر وسنتخذ

من نصه الاخير منطلقا للحديث ـ في صورةتطبيقية ـ عن انواع التضام ، ان وضع عبد القاهر الشطر الاول من البيت الاول من المعلقة امرىء القيس في صورة غير لغوية يرينا أن التضام بين الضمائم يخضع لقواعد وأنظمة ·

١ ـ فالمعطوف والعاطف مثلا (ومنزل)لا يردا في اول النص قبل ذكر المعطوف عليه قبلهما لان تضام العطف لا بد وأن يحدث على هذه الصورة (معطوف عليه + عاطف + معطوف) وبدون ذلك لا يجوز الا حينما تغيب قرينة التضام وتحل محلها قرينة أخرى

٢ ـ كما أن الجار لا يليه الا اسم أو وصف أما أن يليه فعل (نبك) فذلك يخرج عن وضع اللغة ·

٣ ـ كما أن الفعل المتعدى (نبك) بعد ان يأخذ فاعله (الضمير « نحن » المستتر) لا ينضم بعده الا اسم منصوب هو المفعول أما أن يليه اسم مجرور فهذا أيضا ما لا يدخل تحت عرف اللغة ·

٤ ـ ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه لا يتم الا في مواضع معينة وهي جد محصورة وبعضها لا يجوز الا في ضرورة شعر أما أن نفصل بين المضاف (ذكرى) والمضاف اليه (حبيب) في صورة عشوائية غير معترف بها لغويا ـ حيث فصل بينهما بحرف جر (من) داخل على فعل (نبك)فذلك أيضا ما لا يدخل تحت عرف اللغة الصحيحة ·

٥ ـ والتضام بين الجار والمجرور لا بدأن يتم بالترتيب المحدد في اللغة (الجار + المجرور) ولا يجوز أن يأتي المجرور أولا ثم الجار كما حدث في النص السابق (ذكرى من) بدلا من الوضع الصحيح للتضام (من ذكرى) ·

وهناك مخالفات أخرى لا داعي لتتبعها اكتفاء بما تقدم عرضه ، ومن خلال ما تقدم نجد ان التضام لا بد ان يتم على صورة مخصوصة تعترف بها اللغة وتقرها ·

وفي رسالتنا للماجستير تحدثنا باستفاضة عن أنواع التضام الواجب والجائز والتضام السلبي · (الحذف) ·

ولقد رأينا ان هناك أنواع من التضام ما تلتزم فيه الضميمتان معا بحيث لا يجوز الفصل بينهما أو الاستغناء بأحدهما ما لم توجد قرينة توضح ذلك ، ومن أجل ذلك اعتبر النحاة الصلة مع موصولها كالكلمة الواحدة لا يجوز حذف حرف منها كذلك لا يجوز حذف الصلة أو الموصول الا ان وجدت قرينة كما استشهد النحاة بقول الشاعر :

نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا

أي نحن الالى عرفوا بالشجاعة والاقدام ،فحذفت الصلة لوجود القرينة الدالة عليها وهي قوله (فاجمع جموعك) ·

وقد يجوز حذفها من أحد الموصولين ان وجدت مع الاخر كقوله :

وعندك الذي واللات عندنا احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد

وتقديره : وعند الذي عادك واللات عدنك (٧٠)

ومثل الصلة مع الموصول ، المضاف مع المضاف اليه والجار مع المجرور ، والعاطف مع كل من المعطوف عليه والمعطوف على الترتيب الذي ذكرناه في السابق ، وغير ذلك من وجوه التضام الافتقارى (اللازم) ·

ولقد فرق النحاة بين ما يسمى بالتضام الافتقارى (اللازم) والاختيارى (غير اللازم) ورأوا أن التضام حتمي في الاول وغير حتمي في الثاني ، لذلك سموا الضمائم الاختيارية

(فضلات) أي غير مفتقر اليها في التركيب·ولقد شرحنا ـ في الحديث عن التضام الاختيارى ـ وجهة نظرنا في ذلك الامر وقلنا أنه ليس صحيحا أن ما سماه النحاة (فضلات) يخضع لهذه النظرة ، وانما يتساوى في ذلك الامر (العمد والفضلات) وأن ما يحتاج اليه النص هو عمدة وان كان قد سمى عندهم فضلة ، وما لا يحتاج اليه النص لا يعتبر عمدة وان كان قد سموه هم عمدة فالعمدة ـ اذن ـ ليس هو المرفوع والفضلة ليس هو المنصوب ، وانما العمدة ما أحتاج اليه النص والفضلة ـ ان جازت هذه التسمية ـ ما لم يحتج اليه النص · (٧١)

ولاهمية التضام بين بعض الضمائم لجأ النحاة الى فكرتى « الاستتار والتقدير » عوضا عن المحذوف ، ذلك لانه ـ في نظرهم ـ ان لم يلجأ الى هاتين الفكرتين لأدى ذلك الى حذف عمدة من التركيب دون تعويض عنه وهو ما لا يجوز ، وها نحن هنا نحيل القارىء الى بحثنا للماجستير أيضا ليعرف وجهة نظرنا في هاتين الفكرتين الفصل الرابع والفصل الخامس ·

يقول سيبويه في أهمية التضام الواجب بين بعض الضمائم والبعض الاخر ومنها الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر أي عنصرا الاسناد في الجملتين الاسمية والفعلية :

« هذا باب المسند والمسند اليه » وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الاخر ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك : (عبد الله أخوك) و (هذا أخوك) · ومثل ذلك قولك : (يذهب زيد) فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الاول بد من الاخر في الابتداء » · (٧٢)

والخبر عند عبد القاهر (وهو يريد بالخبر معنى الاسناد) معنى لا يتصور الا من فعل واسم ، كقولنا : (خرج زيد) أو اسم واسم كقولنا : زيد خارج) فليس في الدنيا خبر يعرف من غير هذا السبيل وبغير هذا الدليل · » (٧٣)

وحينما لا يظهر المسند اليه مع المسند في التعبير ينبه عبد القاهر (وغيره من النحاة حسب منهجهم) الى انه لا بد من مراعاته لان المعنى لا يستقيم دون ذلك يقول عبد القاهر : « فانظر اليك اذا قيل لك : ما فعل زيد ؟ فقلت : خرج ، هل يتصور أن يقع في خلدك معنى دون ان تنوى فيه ضمير (زيد) ؟ ،وهل تكون ـ وأنت زعمت انك لم تنو ذلك ـ الا مخرجا نفسك الى الهذيان · » (٧٤)

اننا وان كنا نختلف عن النحاة من حيث المنهج ونظرتهم الى تواجد كل الضمائم في التعبير وعدم موافقتنا ـ احيانا ـ لافكارهم في الحذف ـ نقول على الرغم من ذلك تبقى الفكرة الاصيلة المشتركة بيننا وبينهم قائمة وهي اهمية « التضام » في المعنى النحوى وقيامه بركن ثابت وأصيل في حمل دعامة ذلك المعنى ·

٧ ـ الاداة The Article

كذلك تتحمل الادوات عبئا كبيرا في فهم المعنى العام للتعبير ، فللاثبات مفهوم ـ وهو الجهة الوحيدة التي تتم دون ادوات ـ يغاير مفهوم النفى والاستفهام وغيرهما من المعاني التي لا تتم دون وجود أدوات تحددها (٧٥) فللاستفهام ادواته وللنفي أدواته التي تدل كل أداة منها على معنى لا يشاركه فيها غيرها من الادوات وكذلك للشرط أدواته التي يدل بعضها على العاقل او غيره والتي يؤثر بعضها شكلا اعرابيا معينا ، وللتمنى

وللمترجى وللأمر وللعرض وللتحضيض كذلك،ولا يتقرر معنى من هـــذه المعاني ويؤدى مستقلا عن الاداة : بـــل ان الاداة لا تؤدى دورها الا اذا توافرت لها كل القرائن الاخرى من الرتبة والتضام الى اخر هذه القرائن ·وهذه المعانى العامة لم تؤد بغير هذه الادوات الا في قليل من النصوص العربية حيث يعتمدفي تأدية المعنى علـــى قرينة « النغم » أو التنغيم » كما في قول الشاعر :

قالوا : تحبها ؟ ؟ قلت : بهرا عدد النجموالحصى والرمـــال « قد أغنت النغمـــة الاستفهامية في قوله : « تحبها » بما لها منصفة وسيلة التعليق عـــن أداة الاستفهام فحذفت الاداة وبقي معنى الاستفهام مفهومـا من البيت · » (٧٦)

لكن ذلك لم يهتم به في التراث حيث وصلنا التراث مكتوبا دون علامات ترقيم كما تعرفه الان ·

نخلص من ذلـــك الى ان الادوات سواءأكانت تقوم بدور هام فـــي أداء المعنى اي يتوقف عليها معنى الجملة العام كما سبق انذكرنا في أدوات الاستفهام والنفى والشرط وما ماثلها ، أو كانت الاداة خاصة بجزء منالجملة أي أدوات داخلة على المفردات كما في أدوات الجر أو النصب أو الجزم ، لهـا دورها الذي لا ينكر في توضيح جزء من المعنى النحوى ، وقد تكـــون الاداة ـ حتى مـع اختصاصها بضميمة مبينة فـــي التركيب ـ الفيصل في فهم المعنى وتوجيهه وجهة معينةكما في « واو المعية » حينما تفرق بين المفعول به والمفعول معه فـــي مثل قولنا : « فهمت الشرح » فـــي مقابل : فهمت والشرح ، (فالشرح) في المثال الاول مفعول به لكنهافي الثاني مفعول معه و (الواو) هي التـي حددت معنى المفعولية بوجودها في المفعولمعه وعدمها في المفعول به والحديث عـــن الاداة ودورها في اظهار المعنى حديث طويل نمسه هنا مساً خفيفا ·

ثانيا : دور الجانب المقامى في فهم المعنى النحوى »

سبق أن اوضحنا في بداية هذا البحث أنكل فروع اللغة تتعاون معـــا ـ أصواتـا ، وصرفا ، ومعجما ، ونحوا ـ لأداء المعنى فيأحد جانبيه وهو الجانب المقالى ، ولا تتضح الصورة تماما في جانبها المقالى الا بتضافرهذه الفروع جميعها · لكن ذلك وحده لا يكفى فقد بقى المقام وهو الجانب الثاني من مكونات المعنى ، وفروع اللغة توضح لنا ـ باستثناء المعجم ـ وظائف ، لا معانى أي ما وظيفـة هذه الاصوات أو الصيغ أو التراكيب فـي موقف ما بغض النظر عن كنه هذه الاصوات

أما جانب المقام فهو الذي يوضح المقصودبها وبدونه لا يمكن لهذه الوظائف أن تتضـح كما ينبغي · ولأهمية المقام في بيان المعنـى اللغوى يشير الباحثون في اللغـــة العربية حديثا الى ما يعتبرونه نقطة ضعف في النحو العربي ، وهو ارتباطـــه الشديد بطابـــع الصناعة ··· ثم خلوه من الارتباط بالمضمون مما جعله يبدو جسدا بلا روح ، والمضمون الذي يقصده هؤلاء هو موضوع علم المعانى ،فهم يقولون : ان علمى النحو والمعانـــى لا يمكن الفصل بينهما الا مـــع التضحيـة بالمعنى · (٧٧)

وعلى الرغم مما هو موجود من قصور فيدراسة علوم البلاغة علـــى نحو ما ، على الرغم من ذلك فان لعلماء البلاغة فضل الربطبين اللغة ومجتمعها وشدة ارتباطها بثقافـة الشعب تلك الثقافة التي تنحصر فـــي انواع المواقف الاجتماعيـــة المختلفة التي تسمى (مقاما) ·

ولقد رأى البلاغيون أن « لكل مقام مقال »لان صورة (المقال) عندهم تختلف من مقام

الى مقام ، وبهذا الفهم يصبح مزج دراسات النحو مع المعاني مفيدا ، لانه يصبح شديد الارتباط بمعانى الجمل ومواطن استعمالها ، وما يناط بكل جملة منها من معنى · (٧٨)

علينا ان نربط في فهم المعنى ، بين المقال والمقام لانه ـ كما ذكرنا ـ لا يتضح المعنى كاملا من خلال المستوى المقالي فهو فقط يوضح المستوى الوظيفي لا الدلالى ، فالصوت والصرف والنحو والمعجم لا يعطينا الا معنى المقال وهو معنى ظاهر النص او حرفى ، وهو فارغ من محتواه الاجتماعي والتاريخي منعزل تماما عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية وهي القرائن ذات الفائدة الكبرى في تحديد المعنى · (٧٩)

ان المقام لازم لفهم المعنى على مستواه الكبير الدلالى ، وفي مجال القرآن الكريم يتضح ذلك بصورة جلية ، فلن نفهم الاية او القصة على وجهها الصحيح دون ان نضع امامنا ما يلي : ـ

١ ـ معرفة اسباب نزول هذه الاية
٢ ـ معرفة النظم الاجتماعية عند العرب
٣ ـ معرفة الآيات الاخرى التي توجه السياق أو الموقف نحو مبدأ معين
٤ ـ معرفة الاحاديث الواردة في هذا الشأن ·

وبمجموع هذه الامور الاربعة يتأتى لنا فهم الاية القرآنية فهما دقيقا وهذه الامور الاربعة هي التي تكون ما يسمى بالمقام(٨٠)اليهم ·· »

هل يمكن فهم هذه الاية الكريمة ، « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ··· » دون اعتبار قوله تعالى« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم » ·

وهل يمكن فهم قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ·· » وهي هنا حكم عام ربما يفهم منه انه ينسلخ ويصدق على كل انواع العدة ، لكن ذلك الفهم يكون مغايرا للحقيقة الشرعية في ضوء قوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ·· » وكذلك قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ·· »

وهكذا نرى أن المقام الذي قيلت فيه كل آية من الايات السابقة مخالف للمقامين الآخرين · ولا بد من معرفة مقام كل آية على حدة حتى لا يكون الفهم قاصرا · ومثل ما قيل في العدة يقال في تحريم الخمر اذ دون معرفة مقام كل آية نزلت في الخمر ربما يظن أن المواقف والاوامر متعارضة متناقضة لكن بعد معرفة اسباب النزول لكل آية وعادة العرب وموقفهم من الخمر يفهم أن كل آية نزلت في الخمر انما كانت تمهيدا للاحقتها فقد بدىء في الخمر بقوله تعالى : ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه مسكرا ورزقا حسنا » « ثم « يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما اكبر من نفعهما · » ثم « يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون · » وهكذا كان التدرج في تحريم الخمر ملائما لطبيعة العرب وعادتهم وموقفهم من الخمر ، فبدأ ببيان ان فيها سكرا لتتوجه العقول الى ما ينجم عن ذلك ، ثم نبههم الى ما فيها من الاثم وانه اكبر من النفع ، ثم قطع بحرمتها وانها رجس من عمل الشيطان واجب تجنبه ، هذا هو المقام

اللازم فهمه لتحريم الخمر على مراحل ثلاثة · ولولا فهم المقام لاعتبرت كل آية متعارضة أو على الاقل مخالفة بوجه من الوجوه لاختيها ، ذلك هو المقام الذي ينبغي ان نفهم المقال في ضوئه · (٨١)

البلاغة وصلتها بالنحو

هذا الذي تقدم يدعونا الى الحديث عن البلاغة ـ خاصة علم المعاني ـ وصلتها بالنحو ·

ان البلاغة ليست صفة ثانوية نصف بها اللغة اذ نقول : هذه لغة بليغة أو تلك جملة بليغة ، وانما هي أمر اساسي في ادراك اللغة غايتها ، اذ هي التي تعين على البيان وتساعد على الفهم · ان البلاغة تعلمنا كيف نتكلم بلسان عربي مبين ، وكيف ننشىء بأسلوب عربي صحيح ، وكيف نفهم ما أنشىء في هذه اللغة من بليغ القول ورائع الكلام ، انها ترشدنا الى الطريقة التي نوضح بها اغراضنا ، ونبين بها عن المعاني الكامنة في نفوسنا وتدلنا على أقوم السبل الى اخراج المعنى في احسن صوره ·

ان البلاغة تعلمنا كيف نركب الجملة العربية لنصيب بها الغرض المعنوى الذي تريد على اختلاف الظروف والاحوال وذلك هو الغرض من علم المعاني · »(٨٢)

ان البلاغة ليست أمرا بعيدا عن اللغة والنحو بل هي الطرف الثاني اللازم لعملية فهم النص هي الموقف الداعى لانشاء الكلام على صورة مخصوصة وبذلك يكون الفهم والافهام أوضح وأصح والفهم والافهام غاية كل لغة ·

ان علينا أن ندرك أن الخطأ في اللغة ليس فقط من حيث الاعراب أو الصيغة ، بل أن هناك ما الخطأ فيه أفدح ، وهو تركيب الجملة وهو أمر بالغ الاهمية في فهم النصوص والعلم الذي يقوم على رعاية ذلك ويبين كيف تصاغ الجملة صياغة متلائمة مع مقتضى الحال انما هو علم المعانى ، انه يبين الحالة التي ينبغي ان يكون عليها المسند والمسند اليه ، ومتى يجب فيهما الذكر او الحذف ،والتقديم أو التأخير ، والتعريف أو التنكير ، والقصر أو الارسال ، والوصل أو الفصل · (٨٣) وعلم المعانى ـ على هذا النحو ـ هو مرحلة من المراحل التي لا غنى عنها للمتعلم أو الدارس للغة العربية ·

انه ليس كافيا أن نعرف كيف جاءت الجملة مضبوطة الصيغ والحركات والمواضع الاعرابية ، ولا محصورة او غير محصورة ولا مقدما فيها المسند أو المسند اليه أو مؤخرا فيها ، ولكن قبل ذلك او حتى على قدم المساواة ينبغي لماذا جاء التركيب على هذه الصورة او تلك من التقديم أو التأخير ، من التعريف أو التنكير من القصر أو عدمه من الفصل او الوصل ، ولن يفهم التركيب الا اذا عرف الغرض ـ أولا ـ من مجيئه على هذه الصورة · ان القصر في قوله تعالى : « وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل · » او في قوله تعالى : « ما المسيح ابن مريم الا رسول قد خلت من قبله الرسل · »

وان الاعتراض في قوله تعالى : اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله ـ والله يعلم انك لرسوله ـ والله يشهد ان المنافقين لكاذبون · » ان الاعتراض هنا والقصر في الايتين قبله ليس من قبيل التحسين اللفظي او المهارة اللغوية وانما هو لغرض بلاغى دعا الى ذلك القصر وهذا الاعتراض · اننا لو تأملنا بداية سورة

المنافقون · دون ذلك الاعتراض (والله يعلم انك لرسوله) لكان معنى الاية : ان الله يشهد بكذب المنافقين حينما شهدوا أن محمدا رسول الله ، ويترتب على ذلك كذب الرسول في رسالته (نعوذ بالله من ذلك) فيأتي الاحتراس وهو الذي يسمى اعتراضا عند النحاة دالا على صدق الرسول في رسالته وكذب المنافقين في شهادتهم برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، ذلك لانهم لم توافق شهادتهم اعتقادهم وظاهرهم باطنهم فجاء قوله تعالى : « والله يعلم انك لرسوله » مؤكدا دعوى الرسالة ونفاقهم وكذبهم · ومثل ذلك الفهم ليس طريقه الضبط الاعرابي أو الصيغى أو التركيبي بل فهم الموقف والمقام وهو مهمة علم المعانى ، وما قيل في الاعتراض يقال في الحصر (القصر) وسائر الاغراض التي تدعو المتكلم أن يختار تركيبا ويفضله على تركيب آخر ·

ولقد سار عبد القاهر في الطريق الصحيح الذي كنا نود أن يسلكه النحو بعد ذلك الطريق الذي بدأت خطواته الاولى في دراسات سيبويه في « الكتاب » حينما لمح الى دراسة التقديم والتأخير في قوله عند سر تقديم المفعول على الفاعل « كأنهم انما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه اعنى وان كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم » (٨٤)

كما ورد في كتاب سيبويه بعضا من بحوث البيان كالمجاز والتشبيه وهو ما اشرنا اليه عند حديثنا في بداية هذا البحث (٨٥)

لكن عبد القاهر عاب اختصار سيبويه حينما قصر الحديث عن تقديم المفعول على الفاعل على مجرد الاهتمام ، دون توضيح وتحليل لذلك الاهتمام ، الامر الذي تحاشاه عبد القاهر في كتابه « دلائل الاعجاز » في بحث التقديم والتأخير ، وأرانا كثيرا من صور التقديم للمسند اليه والمسند والغرض الداعي الى ذلك التقديم والفرق بين تقديم المسند والمسند اليه في صور تطبيقية تحليلية لم يسبق اليها · (٨٦)

من كل ما عرضناه نتبين دور الجانب المقامى في فهم النص وأن المعنى النحوى لا يكتمل الا اذا بني على الجانبين معا وهما جانب المقام وجانب المقال ولم تكن الدراسات النحوية موفقة تماما حينما أهملت جانب المقام · ان دراسة « المعانى » منفصلة عن النحو فيها فصل بين جانبي المعنى النحوى واذا أريد فهم المعنى النحوى فهما جيدا علينا أن نعنى بدراسة المقام مع المقال اي المعاني مع الشكل أو البلاغة مع النحو فليس من الصواب أن ندرس شكل التراكيب من حيث تقديم بعضها على بعض ، أو ذكر بعض اجزائها وحذف بعضها الاخر دون أن نبين للدارس دواعي كل ، تلك الاغراض والمقامات التي تزيد الوضوح وتعمق الفهم وتيسر الدرس ·

الهوامش

(١) دراسة القيم الصوتية الثابتة يختص بها علم الاصوات او الصوتيات اما دراسة القيم الصوتية المتغيرة اي دراسة الاصوات داخل الصيغة فيختص بها علم التنظيم الصوتي

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ١٢٠ ·

(٣) انظر مقدمة « النمو الوصفي » حـ ١ : ٢٦ ـ ٣٠ ·

(٤) ٨٢ يوسف ٠
(٥) ٣٣ ـ سبأ
(٦) ١٧٧ ـ البقرة
(٧) ١٧١ ـ البقـرة

(٨) انظر الكتاب ١ ـ ١٠٨ ـ ١٠٩ الطبعـــة الاميرية ١٣١٦ هـ ٠
(٩) دلائل الاعجاز ص ٢٢ ٠
(١٠) دلائل الاعجاز ٤٨ ـ ٤٩ ٠

(١١) دلائل الاعجاز ٣٥ ـ ٣٦ ، الموجز في تاريخ البلاغة ٩١ ٠
(١٢) السابق ٣٥ الموجز في تاريخ البلاغة ٩٢ ـ ٩٣ ٠
(١٣) الكتـاب ١/١٥
(١٤) دلائل الاعجاز فصل في التقديم والتأخير ص ٥٤ وما بعدها ٠
(١٥) ٧٨ ـ الاشباه والنظائر للسيوطي الجـــزء الاول ٠

(١٦) انظر : « الايضاح في علل النحو » و « الاشباه والنظائر في النحو » ٧٨ ـ ٧٩ حـ ١ ٠
(١٧) انظر « الاشباه والنظائر » حـ ١ ص ٧٩ ٠
(١٨) السابق ١ : ٧٩
(١٩) السابق ١ : ٧٩
(٢٠) الاشباه والنظائر ١ : ٧٩
(٢١) السابق ١ : ٧٩
(٢٢) السابق ١ : ٧٩
(٢٣) مدرسة البصرة النحوية ، ٤٥
(٤) انظر : مدرسة البصرة النحوية ٤٥

(٢٥) انظر : دلائل الاعجاز « فصل في التقديـم والتأخير ص ٥٤ وما بعدها ٠
(٢٦) انظر : اوضح المسالك لابن هشام حـ ١ تعريف المبتـدأ ٠
(٢٧) يرى النحويون ان زيادة الباء في قولهم : بحسبك درهم ، لا تؤثر على تحديد صيغـــة ذلك المجرور (حسب) وانـــه ما زال علـــى (ابتدائية) لان الباء هنا ـ كما يرون ـ حـرف جر زائد لافادة التقوية فقط ، ولم يجعل ما بعده مجرورا به في محل رفع خبر مقدم (كمـــا نراه نحن) وفي ذلك يتجلى عدم خضـــوع النحاة للجانب الشكلي في تحديد الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) وقد ابنا رأينا في هـــذه المسألة في الجزء الثاني مـن كتابنا « النحـــو الوصفي » عند الحديث عن تحديد المبتدأ ٠
(٢٨) اوضح المسالك لابـن هشـــام حـ ٢ ص ٣ « تعريف الفاعل » ٠

(٢٩) كالمتصور والمنقوص والمضاف الى الياء ،
وقد اعتبرنا بعضها من المبينات لا المعربات ٠
(٣٠) شرح ابن عقيل حـ ٢ ص ٩٩ ٠
(٣١) النحو الوافي ١ : ٤٤٨ ـ ٤٤٩

(٣٢) انظر : النحو الوافي ١ : ٤٥٦

(٣٣) انظر : النحو الوصفي حـ ١ وظائف الضمير الشخصي ص ٣١٣ ـ ٣٢٠

(٣٤) شرح المفصل ١ : ٨٦
(٣٥) ١٢ ـ النمل
(٣٦) ١٧ ـ ٢٠ ـ الغاشية
(٣٧) انظر : مغنى اللبيب ١ : ٢٠٧
(٣٨) ١٤٤ ـ آل عمران
(٣٩) ٨٥ ـ المائدة
(٤٠) ١٤٤ ـ آل عمران
(٤١) ٧٥ ـ المائدة

(٤٢) انظر النحو الوصفي حـ ٢ : تقديم المبتدأ وجوبا
(٤٣) في كتابنا « النحو الوصفي حـ ١ » توسعنا في تقسيمات الكلمة ولم نقصرها على تقسيم النحاة الثلاثي : اسم ، فصل ، حرف ، لكن ذلك ـ كما اوضحناه في مكانه ـ لا يعني قصور التقسيم النحوي ، حيث كان النحاة يقسمون الكلمة تقسيما اعرابيا (من حيث الاعراب والبناء) والا فانهم ـ في دراسة الابواب ـ قد صنفوا الكلمة تصنيفا دقيقا يتضح عند دراسة كل باب نحوي ٠

(٤٤) ابن عقيل ٣ : ١٢٣ ـ ٢٤ ٠
(٤٥) السابق ٣ : ١٣٢ ـ ١٣٣ ٠
(٤٦) السابق ٣ ـ ١٩٢ ـ ١٩٨ ٠
(٤٧) ابن عقيل ٣ : ١١١
(٤٨) شرح المفصل حـ ٧ ص ١
(٤٩) السابق جـ ٧ ص ١

(٥٠) السابق حـ ٧ ص ١
(٥١) انظر : مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب ١ : ٢٩٦ ـ ٣٠٠

(٥٢) انظر ٢١١ ـ اللغة العربية معناها ومبناها
(٥٣) ٢١٢ ـ « اللغة العربية : معناها ومبناها »
(٥٤) انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها ٢١٢

(٥٥) انظر : تأنيث الفعل مع الفاعل وجوبا وجوازا في احد المراجع النحوية كابن عقيل الجزء الثاني ص ٨٧ ـ ٩٦ ٠
(٥٦) الخصائص في اللغة لابن جنى ١ ـ ٣٥ ٠
(٥٧) انظر : النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم ١ ـ ٣١٥ ٠
(٥٨) انظر : اللغة العربية معناها وبناها ٢١٣ ـ ٢١٦

(٥٩) انظر : النحو الوصفي ١ : ٣٦٧
(٦٠) انظر ـ النحو الوصفي ١ ـ ٣٦٨

(٦١) النحو الوافى ١ ـ ٤٢٤ ـ ٤٢٥

(٦٢) هذا في الشرط غير الامتناعي اما في الامتناعي فقد يكون وجود احدهما مانعا لوجود الاخر كما في « لولا » ٠

(٦٣) انظر ـ النحو الوصفي ١ ـ ١٩٠
(٦٤) انظر ـ السابق ١ ـ ١٩١
(٦٥) انظر : السابق ١ ـ ١٩٢
(٦٦) دلائل الاعجاز ٣٨٩
(٦٧) انظر : دلائل الاعجاز ٣٩١
(٦٨) السابق ٣٩١
(٦٩) دلائل الاعجاز ٨ ٠
(٧٠) شرح المفصل ٣ : ١٥٣ (الهامش)

(٧١) انظر : التضام في النحو العربي رسالة ماجستير للمؤلف مبحث « الفضلات » ٠
(٧٢) الكتاب ١ : ٢٣ ـ دار القلم ١٩٦٦ م
(٧٣) دلائل الاعجاز ٣٩١
(٧٤) دلائل الاعجاز ٣٩١ ـ ٣٩٢

(٧٥) قد يستغنى عن هذه الادوات او بعضها في فهم المعنى على التنغيم الصوتي (قرينة النغمة) لكن ذلك لا يعتمد عليه الا في اللغة المنطوقة دون المكتوبة ٠
(٧٦) انظر : اللغة العربية : معناها ومبناها ص ٢٢٧ ٠
(٧٧) انظر ـ اللغة العربية : معناها ومبناها ص ٣٣٦ ٠
(٧٨) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧ ٠
(٧٩) السابق ٣٣٧ ـ ٣٣٨
(٨٠) السابق ٣٤٨
(٨١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ٣٤٨ ـ ٣٤٩
(٨٢) الموجز في تاريخ البلاغة ص ١١٧
(٨٣) انظر السابق ١٢٠
(٨٤) الكتاب ١٥/١ ٠
(٨٥) انظر : الكتاب ١ : ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٣٨ ـ ١٤١ ، ١٦٩ ، ٣١٨ ـ ٣١٩ المطبعة الاميرية ٠

(٨٦) انظر : دلائل الاعجاز : مبحث التقديم والتأخير ص ٥٤ وما بعدها ٠